موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية(الأفريقية)

م.م. واثق عبد الكريم حمود
جامعة تكريت ـ كلية الصيدلة

المقدمة

الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا قد سببت حرجاً كبيراً للقارة الأوروبية, ومواجهتها انتقادات مختلفة, سواء كانت دولية أو لمنظمات حقوق الإنسان, وذلك بسبب رؤية حوادث الغرق اليومية على شواطئ أوروبا, وتخبطها في معالجة وإدارة ملف الهجرة غير الشرعية الوافدة إليها, وتململ بعض الدول الأوروبية المتضررة من هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة, ويترافق هذا الأمر مع احتمالية تسلل الإرهاب إلى أوروبا بحجة الهجرة مما حدى بأوروبا إلى الانتفاض وطرحها مشروع قرار يقضي باستخدام القوة العسكرية لمواجهة وصد هذه الظاهرة.

تكمن **أهمية البحث:** في كون أوروبا تبحث عن حل للهجرة غير الشرعية التي بدأت اليوم تأخذ حيزاً كبيراً أضحت قضية تؤرق دول الاتحاد الأوروبي المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط, بالتزامن مع معاناة هذه الدول من الأزمة الاقتصادية العالمية, والوضع الأمني المتشنج الذي يمر به العالم اليوم, تزامن هذا مع عبور مئات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين سنوياً من إفريقيا إلى أوروبا.

واما **مشكلة البحث:** التي نروم تسليط الضوء عليها ومعالجتها هي إن الاتحاد الأوروبي على الرغم من محاولته اخذ موافقة الأمم المتحدة ولكنه يحاول معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية باستخدام القوة العسكرية وهو غير مبالي بقواعد القانون الدولي وسيادة الدول, وإمكانية سقوط أبرياء جراء استخدام القوة واحتمالية إبادة مئات الأشخاص بهذه الطريقة مما يهدد بوجود إبادة جماعية قبالة السواحل الإفريقية. وهذا الأمر يخرج عن الحالات التي أجاز بها ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة.

فرضية البحث: أن يتم معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالطرق الدبلوماسية والاتفاقيات الدولية الأمنية والاقتصادية وبالطريقة التي تتماشى مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

نطاق البحث: سنستخدم نظام البحث التحليلي لأهم الإجراءات الأمنية والسياسية والمواثيق الدولية ومواقف الدول التي تطرقت للهجرة غير الشرعية, وكذلك موقف أوروبا من هذه الظاهرة, ومحاولتها إصدار قرار أممي لمعالجتها, بالإضافة إلى موقف الأمم المتحدة من هذا القرار.

هيكلية البحث: وقد خلصت هذه الدراسة بعد التقديم إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها, حيث سنتناول معنى الهجرة غير الشرعية لغةً واصطلاحاً وذلك في المطلب الأول, وفي المطلب الثاني سنتناول تمييز الهجرة غير الشرعية عما يشابهها من مصطلحات أخرى كذلك سنتحدث عن أسباب الهجرة غير الشرعية الإفريقية في المطلب الثالث, أما المبحث الثاني فقد تضمن في مطلبه الأول مواقف بعض الدول الأوروبية من ظاهرة الهجرة غير الشرعية, أما المطلب الثاني فسأذكر فيه أهم الآليات الأمنية والسياسية التي وضعتها أوروبا للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها, وفي المطلب الثالث سأبين مشروع القرار الأوروبي الرامي إلى استخدام القوة وتدمير قوارب المهاجرين غير الشرعيين وأخيراً سنرى موقف الأمم المتحدة من هذا المشروع الأوروبي وتفاصيل هذا القرار الاممي في مطلب رابع.

موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الإفريقية)

تحاول أوروبا الموازنة بين القيم والمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان التي تتشدق بها منذ قرون ومواجهة أفواج من البشر الذين يرومون الهجرة إليها ولو كان ذلك بشكل غير شرعي, فهي مطالبة بموقف حاسم تجاه هذه الظاهرة التي تكاد تستعصي على قادة ودول الاتحاد الأوروبي, وتبعاً لذلك سنتناول مفهوم الهجرة غير الشرعية وكذلك سيتم تمييزها عن بقية المصطلحات الأخرى كما سنتناول الأسباب التي دعت إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وهذا في مبحث أول, من ثم سنرى في المبحث الثاني الموقف الرسمي الاتحاد الأوروبي من هذه الظاهرة والحلول الأمنية والسياسية التي حاول الاتحاد من خلالها الحد من هذه الظاهرة وأيضاً مشروع قرار أوروبي بهذا الشأن قدمته أوروبا إلى الأمم المتحدة لأستحصال موافقتها علية.

المبحث الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها

سنتعرف على ما يعنيه مفهوم الهجرة لغةً واصطلاحاً, من ثم سنتناول في مطلب ثاني تمييز الهجرة غير الشرعية عما يشابهها من مصطلحات أخرى, وأخيراً سنتحدث عن أسباب الهجرة غير الشرعية الإفريقية.

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي

سنتناول التعريف اللغوي والاصطلاحي لمعنى الهجرة لنتعرف على معنى هذا المصطلح .

الفرع الأول: التعريف اللغوي

الهجرة بالكسر والضم: الخروج من ارض الى أخرى[1], وقيل هي ترك الوطن ومفارقته إلى موضع آخر[2].

الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي

الهجرة والمهاجرة بالاصطلاح: هي مفارقة الغير ومتاركته, والهجر والهجران: مفارقة الإنسان غيرة إما بالبدن أو باللسان أو بالعكس, وخص في الشرع بترك الوطن الذي بين الكفار والانتقال إلى دار السلام[3].

([1]) محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، الطبعة الثامنة, ج1، مكتب تحقيق التراث الإسلامي مؤسسة الرسالة, بيروت، لبنان, 2005م, 637/1.

([2]) أبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز: المغرب في ترتيب المعرب, الطبعة الأولى, مكتبة أسامة بن زيد, سوريا, , 1979, 2/ 378.

([3]) عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين الحدادي: التوقيف على مهمات التعاريف, تحقيق عبد الخالق ثروت, الطبعة الأولى, القاهرة, 1990, 378/1.

أما الهجرة غير الشرعية: يقصد بها اجتياز الحدود، وهي تتم دون موافقة سلطات الدول الجاذبة وبدون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، حيث في هذه الحالة يكون خروج الفرد من دولته الأصلية من أجل دخول الدولة الجديدة بطرق غير شرعية، سواء من ناحية حيازة الوثائق اللازمة للسفر أو الأماكن المحددة لذلك برا، جوا أو بحرا، بغية التهرب من المراقبة الأمنية والجمركية. ويعتبر مهاجر غير شرعي كل من دخل بلاداً أو غادرها من غير المنافذ الشرعية التي تحددها الدولة كالمطارات، الموانئ والمنافذ البرية إما سيرا على الأقدام أو باستخدام وسائل النقل المختلفة[1].

الفرع الثالث: نشأت الهجرة غير الشرعية

الهجرة قديمة في التاريخ، وتعود إلى قدم الإنسان نفسه، وانتقاله الدائم والدؤوب من مكان إلى آخر بحثاً عن الرزق ووسائل العيش، أو بحثاً عن الأمان، أو هرباً من الطبيعة والطقس في مكان ما، إلى آخر، ودائماً دافعه في ذلك هو البقاء والحفاظ على الحياة، أو الرغبة في اكتشاف بيئة أكثر تلاؤماً ومواءمة مع حاجاته وطموحاته[2], وإذا كانت الهجرة بشكل عام يمكن اعتبارها خاصية إنسانية سكانية تتمثل في الانتقال من مكان إلى آخر إما بحثا عن حياة أفضل أو هروبا من وضع سيئ, فإن هذه الخاصية الديموغرافية

(1) الهجرة غير الشرعية, منشور على الرابط التالي:
http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=573478

(2) الدكتور أحمد عَلّو: دراسات وأبحاث, الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة, العدد 289, تموز, 2009, http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?22593#.Vf6VtdKqqko منشور على الرابط التالي:

المتمثلة في حق التنقل تم الاعتراف بها ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1]. وقد ورد هذا الأمر في المادتين(2/13و1/14) وكما يأتي: المادة2/13: (يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليها) والمادة 1/14: لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد[2].

الهجرة قديماً كانت تتّسم بالإنسايبة تبعاً لأغراضٍ إنسانية فمن هجرة لاستكشاف أراضٍ جديدة إلى هجرةٍ للتبادل الحضاري والثقافي والاجتماعي وهجرةٍ قسرية نتيجة أوضاعٍ إنسانية كالزلازل والفيضانات أو نتيجة الحروب, لكنها كانت هجرة بسيطة لم تشكّل مشكلة وليس فيها تعقيدات جواز السفر والإقامة والجنسية, ولكن مع اعتماد مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية زادت مسألة الهجرة حدّة وتعقيداً[3]. فبعد أن اتخذت الدول أسماءها وحدودها، وهويتها القومية والسياسية أو الدينية.

([1]) مركز الرافدين للبحوث والدراسات الإستراتيجية: دراسة حول الهجرة – أنواعها –أسبابها–أهدافها– نتائجها, منشور على الرابط التالي:http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=1528

([2])المادتين(2/13, 1/14) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948

([3]) الندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة, المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية, بيروت 4و2011/7/5, منشور على الرابط التالي:
http://www.carjj.org/sites/default/files/%20%D8%B9%D9%85%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%20%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9

فقد وضعت من القوانين ما يكفل لها المحافظة على كيانها وشعبها، فحددت طرقاً وقوانين للدخول إليها، ومن يدخل بلداً ما خارج إطار هذه القوانين يعتبر وجوده فيها غير شرعي، وغير قانوني، وقابلاً للتوقيف والترحيل في أي لحظة[1]. وأفريقيا لها تاريخ طويل مع الهجرة، فهي أرض يمثل الحراك السكاني فيها نمطاً رئيساً من أنماط الحياة وتمثل إفريقيا أكبر مصدر للمهاجرين سواء كان أولئك المهاجرون من دول الشمال الإفريقي، أو من بقية أجزاء القارة [2]. وهذه الظاهرة اكتسبت خصوصية وأهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهاناً أساسياً في العلاقات الدولية[3]. لتتحول منذ بداية التسعينات وبشكل تدريجي إلى عمل منظم تشرف عليه شبكات وتنظيمات مختلفة تعمد في نطاق عملها إلى التحايل على القانون واختراقه بأقل الخسائر الممكنة[4].

([1]) الدكتور أحمد عَلّو: مصدر سابق.

([2]) أفاق افريقية, إفريقيا ودوافع الهجرة غير الشرعية, منشور على الرابط التالي:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:laexuL9Q4slJ:www.sis.gov.eg/newvr/african_perspective/40/ar40/11.pdf+&cd=15&hl=ar&ct=clnk&gl=iq

([3])محمد محمود السيد: الحوار المتمدن, الهجرة غير الشرعية,2011, منشور على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284448

([4]) أفاق افريقية, إفريقيا ودوافع الهجرة غير الشرعية, مصدر سابق.

المطلب الثاني: تمييز الهجرة غير الشرعية عما يشابهها من مصطلحات أخرى

سنتحدث في هذا المطلب عن الهجرة غير الشرعية وما يشابهها من مصطلحات أخرى مثل الهجرة الشرعية واللجوء وما هي اوجة الشبة والاختلاف بينها وبين هاذيين المصطلحين وعلى النحو التالي:

الفرع الأول: تمييز الهجرة غير الشرعية عن الهجرة الشرعية

تعرف الهجرة بصورة عامة على أنها الانتقال المكاني والجغرافي لفرد أو لجماعة أوهي ترك الإنسان للمكان الذي يعيش فيه للانتقال إلى بلد أجنبي بحثا عن ظروف معيشية أحسن، هذا المعنى ينطبق على الهجرة غير الشرعية والهجرة الشرعية لأنه تعريف يذكر خاصية الانتقال وأسبابه وهما من أوجه التشابه بين النوعين. ولكن ما يميزهما عن بعضيهما فهو الجانب القانوني وكذا التنظيمي أثناء عبور الحدود وأثناء الاستقرار. كما أن المهاجر بطريقة شرعية حسب ما عرفته اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين الأجانب وأفراد عائلاتهم في المادة 2 القسم1هو:" كل شخص يعمل لحسابه أو لحساب غيره في دولة غير دولته ولمدة معتبرة, ويكون مرتبطا بعقد عمل، ويكون دخوله البلاد وإقامته فيها بصورة مشروعة" على العكس من ذلك فإن المهاجر غير الشرعي لا يكون حاملا للوثائق القانونية التي تسمح له بدخول الإقليم الأجنبي والإقامة فيه، نتيجة لذلك فلا يكون مرتبطا بعقد عمل رسمي في الدولة المستقبلة، وهو التصنيف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل المرتكز على معايير ثلاثة لتحديد من هو المهاجر غير الشرعي وهي: الدخول المخالف للقانون, الإقامة غير القانونية أي بدون وثائق وأخيرا العمل المخالف للقانون[1] .

([1]) صايش عبد الملك: التعاون الاورو – مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية, رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة باجي مختار – عنابه/ كلية القانون, 2007/2006, ص 19-20.

فالهجرة الشرعية تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة, وتحدث بين البلدان التي لاتضع قيودا أو قوانين تمنع الهجرة، كما تحدث الهجرة الشرعية في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين[1]. أي أن عملية الخروج من دولة والدخول في إقليم دولة أخرى تتمّ بشكل قانوني ومن المعابر المخصّصة لذلك مع إتمام المقتضيات الإدارية الأخرى فهي هجرة منظمة ومخطّط لها من دولة القبول ومرتبطة بتنفيذ مخطّطات التنمية الداخلية[2].

أما الهجرة غير الشرعية مصطلح يشير إلى الهجرة من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المرعية في البلد المقصود، بحيث يتم دخول البلاد دون تأشيرة دخول[3]. إذاً الهجرة غير الشرعية هي التي تقع خارج القانون ورغما عن إرادة دولة الوجهة ودون سابق تخطيط منها فالدخول يتمّ إن وقع بشكل سرّي ويدخل المهاجر تبعا لذلك رحلة الاختباء والاختفاء خوفا من العثور عليه وسجنه أو إرجاعه إلى خارج الحدود[4].

([1]) هجرة غير شرعية: منشور على الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9_%D8%BA%D9%8A%D8%B1_%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9

([2]) الهجرة السرية , منشور على الرابط التالي:
http://www.carjj.org/sites/default/files/%20%D8%B9%D9%85%D9%84%20%D8%AA%D9%88%D9%86%D 8%B3%202011.doc

([3]) هجرة غير شرعية, منشور على الرابط التالي:
http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=1528

([4]) الهجرة السرية , مصدر سابق.

وهنا يثار تساؤل: هل يمكن ان يتحول المهاجر الشرعي الى مهاجر غير شرعي؟ يمكن الإجابة على هذا التساؤل عن طريق معرفة صنوف واشكال المهاجر الغير شرعي, وكما يأتي:

1ـ الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.

2ـ الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية[1].

3. الأشخاص الذين يعملون بصورة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها لهم.

4. شخص يعمل في عمل غير المنصوص عليه في عقد العمل[2].

من هذا يتبين إن المهاجر الشرعي يمكن أن يتحول إلى مهاجر غير شرعي عند خرقة للقانون سواء بالبقاء بعد انقضاء مدة إقامته أو العمل بصورة غير قانونية وان لم تنقضي مدة إقامته في هذه الدولة. يضاف إلى ذلك انه من الصعوبة بمكان تحديد حجم هذه الهجرة وذلك نظراً إلى طبيعة هذه الظاهرة، ولكون المهاجر السري يتوزّع على صنوف متعددة, كما إن هذا يشرح كيف أن التقديرات التي تقدمها هذه الجهة أو تلك حول نسب وأعداد المهاجرين غير الشرعيين تظل متضاربة[3].

([1]) سامي محمود, أسامة بدير: أوروبا والهجرة غير المنظمة فى مصر بين المسؤولية والواجب, مركز الأرض, القاهرة, يونيو,2009, منشور على الرابط التالي: http://www.lchr-eg.org/archive/104/17social.doc

([2]) الدكتور أحمد عَلّو: مصدر سابق.

([3]) محمد محمود السيد: مصدر سابق.

الفرع الثاني: تمييز الهجرة غير الشرعية عن اللجوء:

(اللاجئ) بالإنجليزية (Refugee):هو الشخص الذي يطلب اللجوء والإقامة من بلد آخر غير موطنه لأسباب كثيرة منها الحرب والإرهاب والفقر[1]. حيث يحتل موضوع اللجوء أهمية كبيرة ومتزايدة لاسيما في السنوات الأخيرة, والدوافع التي أملت ايلاء موضوع اللجوء واللاجئين هذه الأهمية وهو تزايد حجمها وتفاقمها وانتشارها في دول مختلفة من العالم[2]. وقد كثُرت التعريفات عن حقّ اللجوء لتصبّ كلها في حماية بلدٍ آخر للإنسان، بهدف التعبير عن رأيه بكلّ حريّة، وتوفير الأمان له بعد أن كان مضطهداً ومقموعاً في بلده الأم، إمّا لمعتقداته الدينيّة، أو لفكره وآرائه السياسيّة[3]. واللاجئ هو ذلك الشخص الذي يطلب اللجوء أو الإقامة في بلدٍ آخر غير موطنه لسببٍ قاهر خارج عن إرادته، قد يكون هذا السّبب سياسي، أو بسبب الحروب الدائرة في موطنه، أو التمييز العنصري ضده سواء للونه أو دينه أو جنسه، مما يُعرِّض حياته للخطر إذا استمر في العيش في تلك البلاد، فيطلب اللجوء إلى بلدٍ آخر طلباً للأمن والأمان لنفسه أو له ولأسرته[4]. كذلك يعتبر الشخص لاجئ حسب اتفاقية جنيف1951

([1]) أنواع اللجوء: منشور على الرابط التالي:http://asyl.3arabiyate.net/t5-topic

([2]) المحامية سحر الياسري: اللجوء السياسي والإنساني في القانون الدولي, منشور على الرابط التالي: http://www.siironline.org/alabwab/human_rights(14)/053.htm

([3]) غادة حلايقة: ما هو حق اللجوء السياسي, منشور على الرابط التالي: http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A

([4]) أحمد محمد: ما هو اللجوء الإنساني, منشور على الرابط التالي: http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9

إذا تواجد خارج البلد الذي كان مواطن فيه نتيجة تعرضه للمطاردة والاضطهاد بسبب العرق– القومية– الأصل– الانحدار الطبقي– أو بسبب الاعتقاد الديني أو السياسي ولم يحصل أو يتمتع بحماية بلده أو هو يرفض حماية بلده نتيجة للخوف أو عدم الثقة[1]. ومن هنا فإن الشرط الأساسي لاعتبار الأجنبي لاجئ هو التعرض بديهية للمطاردة والاضطهاد في بلده الأصلي وأن حياته وحريته كانت مهددة بالخطر[2]. وعلى الرغم من أن اللاجئين والمهاجرين غالباً ما يستخدمون الطرق ووسائل النقل نفسها، غير أن احتياجات الحماية تختلف بين هاتين الفئتين, كذلك لا يشكّل اللاجئون وملتمسو اللجوء سوى نسبة ضئيلة من التحركات السكانية العالمية، إلا أنهم غالباً ما يسافرون جنباً إلى جنب مع المهاجرين العاديين. وإن جزءاً كبيراً من هذه التحركات غير نظامية، غالباً ما تتم دون الوثائق المطلوبة ومن خلال معابر حدودية غير رسمية أو عن طريق مهربين[3]. واللجوء والهجرة كلاهما يخضع لأحكام خاصّة وإن إشتركا في بعض المظاهر, فطالب اللجوء هو إنسان مجبر على الهجرة لأسباب خاصة به كأن يكون مهدّدا في حياته وأمنه من أجهزة حكم بلاده أو بسبب قيام حرب فوق أرض وطنه أو مكان إقامته تهدّد بشكل جدّي حياته[4]. وإذا أمكن القول أن الفرق الجوهري بين الظاهرتين يكمن في الوضع القانوني بين الاثنين بحيث أن اللاجئ يكون في وضعية قانونية عكس المهاجر غير الشرعي، أما الوجه الأخر الذي يزيد في تشابك المصطلحين هو محاولة الكثير من المهاجرين غير الشرعيين تقديم طلبات اللجوء لاعتبارها وسيلة من الوسائل التي يلجأ إليها المهاجرون من أجل تسوية وضعيتهم في الدول الأجنبية, وأخيراً يتجلى الفرق بين اللجوء وبين الهجرة غير الشرعية من خلال الدافع نحو ترك مكان

(1) المادة (1)الفقرة(ألف/2)الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين, عام 1951.

(2) اللجوء واللجوء السياسي, منشور على الرابط التالي:https://refugee.wordpress.com /

(3) اللجوء والهجرة: منشور على الرابط التالي:-http://www.unhcr arabic.org/pages/4be7cc2765f.html

(4) الهجرة السرية: مصدر سابق.

العيش الاعتيادي الذي يسببه الخوف من الحالات التي تم ذكرها سابقاً، لهذا فإن الفرق بين الهجرة غير الشرعية واللجوء هو الباعث فالأولى إرادية والثانية قسرية[1].

المطلب الثالث: اسباب الهجرة غير الشرعية الإفريقية

تتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية وتتنوع بتعدد المهاجرين، لذا فأن هذه الأسباب لا يمكن حصرها، إذ دائماً يبقى هناك أسباب تتبدى مع تطوّر الحياة ووسائلها ولكن يمكن إدراج بعض هذه الأسباب:

اولاً: الأسباب الاقتصادية: يمكن القول إن أنواع وأهداف وأشكال الهجرة بين ضفتي المتوسط كانت تسير وفق منطق التقلبات السياسية والمصالح الاقتصادية لهذه الجهة أو تلك. فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمتها[2]. حيث يشكّل التباين الاقتصادي ما بين الدول «الجاذبة»، والدول «الطاردة»، والفرق في المستوى المعيشي والاقتصادي، للفرد، عاملاً فاعلاً وأساسياً في تحفيز الإنسان في الدول الطاردة للإنتقال إلى مكان آخر يؤمن له ما يطمح اليه[3]

كما يوجد اتفاق كلي بين دارسي الهجرة الدولية عموما حول اعتبار هذه الظاهرة كرد فعل على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان، سيما وأن هذا التفاوت ما فتئ يتطور بسرعة في العقود الماضية، وينذر، بتفاقم الأزمات الاقتصادية مستقبلا، مما يزيد من حجم التدفقات السكانية المهاجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية[4]. لهذا يوجد ارتباط وثيق بين الأزمة المالية العالمية وقضية الهجرة غير الشرعية, فالأزمة سوف تدفع

([1]) صايش عبد الملك: مصدر سابق, ص 20-22.

([2]) سمية: الهجرة غير الشرعية, 2010, منشور على الرابط التالي:
http://30dz.justgoo.com/t712-topic

([1]) الدكتور أحمد عَلّو: مصدر سابق.

([4]) مركز الرافدين للبحوث والدراسات الإستراتيجية: مصدر سابق.

بالملايين من الشباب إلي قوائم العاطلين ليزداد العدد العالمي لهم خاصة من الدول النامية، ولا شك أن هؤلاء سوف يبحثون عن أي مخرج لهم، ومن ثم تأتي الهجرة غير الشرعية كأحد الحلول أمام اليائسين الذين يبحثون عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الأمر حياتهم[1]. لهذا فإن شريحة المهاجرين من جنوب صحراء أفريقيا يدفعها فعلاً عامل الفقر والعوز الشديد الذي قد يصل إلى حد العجز عن توفير الغذاء, وهو ما يفسر إصرار تلك الشرائح على العبور إلى أوروبا مهما كان الثمن, مواجهة بذلك كل مخاطر عبور البحر ومخاطر اجتياز الصحراء[2].

ثانياً: الأسباب الاجتماعية: دأبت وسائل الإعلام منذ عقود على رسم صورة متفائلة للمهاجر إلى أوربا وإلى الغرب، فأظهرته في الغالب يحقق نجاحًا منقطع النظير، ويصل للثراء السريع، كما يعد الإعجاب الشديد بالغرب سببًا أساسيًا من أسباب الهجرة للخارج[3]. وترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطاً طردياً فالبطالة وتردي مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا إنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في ذات المجتمع التي تنشأ فيه. فالإفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة, إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل. وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب على اختلاف تخصصاتهم إلى الهجرة إلى البلدان الغنية مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الهجرة حتى ولو كانت في صورتها غير المشروعة[4].

([1]) سامي محمود, أسامة بدير: مصدر سابق.

([2]) فايزة بركان: آليات التصدي للهجرة غير الشرعية , رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الحاج لخضر – باتنة– كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2012/2011, ص 52.

([3]) أ.د. سحر مصطفى الحافظ : الهجرة غير الشرعية المفهوم الحجم المواجهة التشريعية, منشور على الرابط التالي: http://erepository.cu.edu.eg/index.php/hermes/article/view/38/38

([4])حمدي شعبان:الهجرة غير المشروعة, مصر , منشور على الرابط التالي:
http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/June/22-6-2011/634443719863269791.pdf

ثالثاً:التطوّر التقني والفنّي: أن التطوّر التكنولوجي ساهم بقدر كبير في توسيع مساحات الجريمة المنظمة عبر الدول التي اتسعت لتنشط في مجال تهريب الأشخاص عبر الحدود بطريقة غير قانونية[1]. اذ ان التطور التقني ساعد على اتساع نطاق ظاهرة الهجرة غير الشرعية إذ أن التطور في مجال الاتصالات والمواصلات أصبح أكثر يسرا من ذي قبل، فمن خلال الاتصالات الحديثة يستطيع المقيمون في الدول الفقيرة معرفة مستويات المعيشة في الدول المتقدمة, كذلك وسائل المواصلات والتي أصبحت أرخص وأسهل فهي تساعد الأفراد علي الهجرة من سوق إلي سوق, مع إتاحة وسهولة السفر أمام الجميع بسبب التقدم الذي حدث في الاتصالات الدولية ووسائل السفر، في الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة المنظمة، كل ذلك ساهم بلا أدنى شك في اندفاع مزيد من الشباب سعيا وراء تحقيق حياه أفضل عبر طرق ووسائل مختلفة لتحقيق ذلك، ومنها الهجرة غير الشرعية, وهذا ما أكدته العديد من التقارير الدولية للأمم المتحدة فى الآونة الأخيرة[2].

رابعا: القرب الجغرافي: يضاف إلى العوامل السابقة فإن القرب الجغرافي الذي يشكل بوابة رئيسية ووصلة وصل بين القارتين الأوروبية والإفريقية، وهذا الموقع الجغرافي، ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة والشرق أوسطيين إلى الضفة الشمالية للمتوسط[3]. حيث إن العامل الجغرافي فيما يتعلّق بالتجاور بين دولتين إحداهما يحتمل وجود فرص عمل فيها[4]. يكون من أسباب الهجرة غير الشرعية فالقرب الجغرافي يعتبر من العوامل المحفزة للهجرة من أفريقيا إلى أوروبا, لأن أوروبا لا تبعد كثيرا عن شواطئ دول شمال

([1]) الهجرة السرية, مصدر سابق.

([2]) سامى محمود, أسامة بدير: مصدر سابق.

([3]) الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية, منشور على الرابط التالي:

http://www.carjj.org/sites/default/files/%20%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%B1%20%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%B3%

([4]) الندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة, مصدر سابق.

أفريقيا[1]. بحيث لا تتجاوز المسافة بين شمال أفريقيا (المغرب مثلاً) وأوروبا العشرين كلم، ويمكن رؤية الشاطئ الأوروبي من طنجة[2].

خامسا: تشديد إجراءات الهجرة القانونية: إن الهجرة غير الشرعية هي رد فعل أمام غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية كما إن السياسة التي تبنتها أوروبا في هذا المجال والتي كانت لها آثار عكسية حيث أججت من وتيرة الهجرة غير الشرعية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة (3). علماً انه في الفترة من الثلاثينيات حتى الستينيات من القرن الماضي كانت أوروبا بحاجة إلى الأيدي العاملة فلم تصدر قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها, لكن مع أوائل السبعينيات شعرت دول الاتحاد الأوروبي نسبيا بالاكتفاء من الأيدي العاملة فتبنت إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية[4]. وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية "شنغن" التي دخلت حيز التطبيق في يونيو/حزيران 1985, والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من دول الاتحاد الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول[5]. لهذا فان القوانين الأوروبية كانت عاملا لتشجيع الهجرة غير الشرعية والتي تتمثل في إجراءين أساسيين الأول: هو سياسة غلق الحدود التي طبقتها ابتداء من عام 1974 والتي جعلت الهجرة نحوها تنحصر في ثلاثة أشكال هي: التجمع الأسري، اللجوء والهجرة غير الشرعية, أما الإجراء الثاني: فهو تسوية الوضعية للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق، والذي لجئت إليه الدول كإجراء استثنائي لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير شرعية. لكن هذه العملية كان لها أثر سلبي كبير حيث أدت إلى تشجيع طالبي الهجرة

([1]) أفاق افريقية, إفريقيا ودوافع الهجرة غير الشرعية, مصدر سابق.

([2]) الدكتور أحمد عَلّو: مصدر سابق.

([3]) محمد محمود السيد: مصدر سابق.

([4]) الهجرة السرية , مصدر سابق.

([5]) اتفاقية شنغن عام 1985

غير الشرعية على المغامرة بالدخول خلسة، مادامت وضعيتهم ستسوى يوما وكانت نتيجته التهاطل الكبير للمهاجرين في الآونة الأخيرة على أوروبا[1]. ليتضح أنه في ظل تشديد قوانين الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظهرت طرق وأساليب جديدة كان من أبرزها ما شهدها العالم من مشاهد غرق مؤثرة فيما بات يعرف برحلات قوارب الموت[2].

سادساً: الظروف الأمنية: الأسباب الأمنية لها دورها هي كذلك في استقطاب وفود الهجرة، كما أن الحروب هي أكثر ما يميز عامة القارة الإفريقية يضاف إليها مجموعة لا حصر لها من الصراعات العرقية والتي تعتبر من بين أهم العوامل المتحكمة في الهجرة غير الشرعية وفي الحركات السكانية عامة، خاصة اللجوء والتهجير والهجرة القسرية[3]. فالظروف غير الآمنة التي تعانيها أفريقيا، بالإضافة إلى النزاعات والحروب، هي من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية فأفريقيا تضم أكثر من 18 دولة تعاني نزاعات داخلية وذلك بحسب تقرير منظمة(إنترناشيونال ريسكيو كوميتي الأمريكية الغير حكومية) وقامت تلك النزاعات بالدفع بأعداد كبيرة من المهاجرين، غالبهم من الشباب إلى الهجرة نحو الشمال بحثاً عن حياة أفضل[4]. ولقد كشف تقرير الجمعية العامة لعام 2001 أن الدمار الناجم عن الصراعات الدائرة في قارة إفريقيا, كان ثمنها باهظا نتيجة عدم التصرف بسرعة لمنع نشوب الصراعات" وتعتبر الهجرة غير الشرعية جزء من هذا الثمن[5].

([1]) صايش عبد الملك: مصدر سابق, ص45.

([2]) هجرة غير شرعية: مصدر سابق.

([3]) صايش عبد الملك: مصدر سابق, ص 44-46.

([1]) أفاق افريقية, إفريقيا ودوافع الهجرة غير الشرعية, مصدر سابق.

([5]) صايش عبد الملك: مصدر سابق, ص 44-46.

سابعاً: العولمة أدّت العولمة إلى توسيع الهجرة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في مستوى مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لسبب بسيط وهو أن دول الجنوب لا تمتلك القدرة على المنافسة بحيث فتحت حدودها للبضائع الأجنبية التي أغرقت أسواقها ومقابل ذلك تراجعت منتجاتها الوطنية في مستوى الترويج الداخلي وأكثر من ذلك في مجال الصادرات, فكانت النتيجة إفلاس عديد من المؤسسات الوطنية وتبعا لذلك تعزّز سوق البطالة بالمطرودين من أعمالهم أو المقالين بسبب إفلاس مشغليهم[1]. لهذا لابد من تأكيد حقيقة أن الهجرة غير الشرعية التي تفاقمت بشكل متزايد وملحوظ منذ عقدين من الزمن هي من إرهاصات الواقع الاقتصادي للرأسمالية العالمية, والفجوة الكبيرة بين العالم المتقدم والعالم النامي, والتي تتجسد في قوى العولمة المهيمنة على الاقتصاد العالمي, فالعولمة تعكس واحدة من اشد تعقيدات الحياة العصرية من التكنولوجيا والأسواق الحرة, وتدوير رأس المال والمنافسة في الأسواق العالمية, مما يجعل الحياة اليومية صعبة ومعقدة ومكلفة[2].

ثامناً: الأسباب السياسية: تؤدي الصراعات السياسية ونظم الحكم الجائرة إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول المجاورة الأكثر ديمقراطية أو التي يشيع فيها الهدوء والسلام ولكن الحروب الدولية والحروب الأهلية تأتي على رأس قائمة الدوافع السياسية التي تؤدي إلى الهجرة إلى أي بلد أخر حيث الأمن والاستقرار فإذا لم يفتح هذا البلد حدوده لهؤلاء المنكوبين الفارين من جحيم الحروب بطريقة مشروعة فلا خيار أمامهم سوى الهجرة غير المشروعة مهما كانت العواقب[3].

([1]) الهجرة السرية, مصدر سابق.

([2]) فايزة بركان: مصدر سابق, ص 46.

([3]) حمدي شعبان: مصدر سابق.

لقد تسببت السياسات المختلفة والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها، ممّا تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الأفريقي الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعاً من الاستقرار والأمن، والرغبة في البحث عن ملجأ آمن[1].

([1]) ساعد رشيد: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني, رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد خيضر بسكرة– كلية الحقوق والعلوم السياسية, الجزائر, 2011–2012, ص 61–62.

المبحث الثاني

إجراءات الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية الإفريقية.

سعت الدول الأوروبية بكل جد على وضع خطوات وقوانين واليات أمنية لمحاولتها منع الهجرة غير الشرعية القادمة إليها من البحر الأبيض المتوسط, وكان آخر هذه الخطوات هو مشروع قرار أوروبي بضرب قوارب المهاجرين غير الشرعيين القادمين إلى أوروبا وهذا المشروع سيحتاج إلى موافقة الأمم المتحدة للبدء بتنفيذه, من اجل ذلك سنتناول هذه الأمور في أربعة مطالب نخصص الأول لمواقف بعض الدول الأوروبية من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومن ثم سنتناول في المطلب الثاني أهم الآليات الأمنية والسياسية التي وضعتها أوروبا للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين ومن بعد ذلك سنتحدث في مطلب ثالث عن مشروع القرار الأوروبي وأخيراً سنرى موقف الامم المتحدة وتفاصيل هذا القرار الاممي في مطلب رابع.

المطلب الأول: موقف بعض دول الاتحاد الأوربي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تشهد الفترة الجارية تعبئة سياسية وأمنية علي صعيد بلدان الاتحاد الأوروبي، في صيغ لقاءات مرنة تشارك فيها الدوائر الأمنية للبلدان الأوروبية أدناه، التي تقصدها غالبية تيارات الهجرة السرية، وهي بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا[1]. لهذا سنتناول هذه الدول على النحو التالي:

1- بريطانيا:

اتخذت بريطانيا عددا من الإجراءات التي تهدف إلى الحد من عدد المهاجرين إليها تمثل أهمها في إصدارها لقانون جديد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ يضع العديد من القيود على المهاجرين واللاجئين. وقد تضمن هذا القانون العديد من البنود، منها أنه يجبر مالكي العقارات على التحقق من مواقف الهجرة الخاصة بمستأجري عقاراتهم،

(1) أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية. منشور على الرابط التالي:
http://www.alhoukoul.com/article/4679

ويمنع المقيمين بصورة غير شرعية من فتح حسابات مصرفية، ويمنح للسلطات البريطانية حق تسفير المجرمين الأجانب إلى بلدانهم أولا ثم الاستماع إلى استئنافهم لاحقا، وبهذا أصبحت الهجرة قضية ساخنة في بريطانيا، وذلك بالتزامن مع ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب الأزمة الاقتصادية الأوروبية وإجراءات الحكومة التقشفية[1]. كما أطلقت أجهزة مراقبة الحدود البريطانية حملة دعاية تهدف لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين يتواجدون في ميناء (كاليه) الفرنسي من القدوم إلى المملكة المتحدة وتقوم الحملة على إقناع هؤلاء المهاجرين بأن بريطانيا ليست مكانا جيدا للإقامة فيه، وأن الحياة هناك صعبة ومليئة بالتحديات والعقبات[2]. لهذا فقد وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقا للتعامل مع أزمة المهاجرين غير الشرعيين في هذه المدينة, حيث قرر الجانبان إقامة مركز للتحكم والقيادة تديره الشرطة الفرنسية والبريطانية بصفة مشتركة[3]. كما ان بلدة بريطانية تسمى (سلاو) بمقاطعة بيركشاير قد بدأت باستخدام طائرة تجسس مزودة بكاميرات تصوير حرارية لرصد والإمساك بالمهاجرين الذين يقيمون بصورة غير قانونية في الحظائر ومواقف السيارات الملحقة بالمنازل, اذ إن السلطات المحلية في بلدة سلاو،

([1]) محمد مطاوع , مدرّس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة, الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدّات, منشور على الرابط التالي:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_431_mhmd_mtw3.pdf

([1]) أشرف سعد: أطلقت أجهزة مراقبة الحدود البريطانية حملة دعاية تهدف لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين الموجودين في ميناء كاليه الفرنسي من القدوم إلى المملكة المتحدة, منشور على الرابط التالي:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/768660/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D

(3) بريطانيا وفرنسا تبرمان اتفاقا لمواجهة أزمة المهاجرين في كاليه, 20 أغسطس/ آب 2015 منشور على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/08/150820_uk_france_calais_migrants_deal

أنفقت 24 ألف جنيه إسترليني على عمليات طائرة التجسس، لبناء خريطة دقيقة عن كل مبنى في هذه البلدة, وتُعتبر بلدية سلاو أول سلطة محلية في بريطانيا تستخدم هذه التقنية للإمساك بالمهاجرين الذين يعيشون بصورة غير قانونية فيها، وحذّرت مالكي الحظائر والمواقف من أنها ستقدم على هدمها في حال اكتشاف مهاجرين غير شرعيين يقيمون فيها[1].

2- ايطاليا:

بإلقاء نظرة على تطور الأزمة منذ عام 2011 الذي سجل تغيرا نوعيا في ظاهرة «الهجرة غير الشرعية»، نجد أن الهجرة كان مسارها الرئيسي ينطلق من شمال إفريقيا عبر البحر المتوسط، وصولا إلى السواحل الإيطالية. وفي عام 2013 تم إطلاق عملية «ماري نوستروم» الإيطالية. وتم إطلاق هذه العملية لضبط الحدود البحرية الإيطالية بعد حادثين مأساويين لغرق مركبي هجرة غير شرعية راح ضحيتهما نحو 400 شخص. وقد تمكنت «ماري نوستروم» على مدار عام من اعتراض نحو 150 ألف شخص في مياه المتوسط مع إعادتهم لبلدانهم سالمين. كذلك مع تزايد أعداد المهاجرين عبر المتوسط وتحت ضغوط إيطالية، اضطر الاتحاد الأوروبي للاستجابة لروما، وتم الإعلان عن عملية «ترايتون»[2]. كما وصف رئيس الحكومة الإيطالي (ماتيو رينتسي) المهربين بأنهم تجار رقيق من القرن الثامن عشر، وقال إن الاتحاد الأوروبي يجب أن يتخذ موقفاً موحداً لمكافحة تهريب المهاجرين من المنبع في الدول الإفريقية وقال رينتسي في كلمة ألقاها أمام مجلس النواب بعد مقتل مئات في كارثة غرق بالبحر المتوسط ، إن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون له دور أوضح وبدعم من الأمم المتحدة في دول إفريقيا جنوب الصحراء التي يأتي منها المهاجرون, وأكد "أن الالتزامات الملموسة التي ستحاول ايطاليا

---

(1) طائرة تجسس لرصد المهاجرين غير الشرعيين في بريطانيا, منشور على الرابط التالي:
http://www.hitech-sat.com/vb/showthread.php?t=31649

(2)هند السيد هاني: تسونامي المهاجرين.. يضع مستقبل «شنجن» أمام المجهول, منشور على الرابط التالي: http://omandaily.om/?p=265523

تثبيتها في اجتماع المجلس الأوروبي هي التدخلات في بلدان المنشأ، وتدمير قوارب الهجرة"، ومد حالة الطوارئ لتكون مشتركة بين جميع البلدان، والتعاون مع الأمم المتحدة لجهود مشتركة على الحدود الجنوبية لليبيا[1]. وتبعاً لذلك اتخذت إيطاليا العديد من التدابير والإجراءات التي حاولت من خلالها تقييد وتقليل معدّلات الهجرة إليها. فقد أصدرت السلطات الإيطالية قانوناً في عام ٢٠٠٩ يسمح لها بمعاقبة أي مهاجر غير شرعي يدخل الأراضي الإيطالية ويرفض المغادرة بالسجن لمدة تتراوح ما بين عام وأربعة أعوام، وغرامة تزيد على ١٠ آلاف يورو وترحيل قسري إلى موطنه الأصلي[2].

3-اسبانيا:

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها، يذكر من بينها: المشروع الإسباني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، القاضي ببناء جدار حدودي[3]. يصل ارتفاعه ستة أمتار, وهذا الجدار مجهز برادارات للمسافات البعيدة، وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام، وبالأشعة تحت الحمراء[4]. وفي الوقت نفسه، قامت إسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية، بالإضافة إلى ذلك مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم "شبكة الحصان البحري"، لمراقبة عمليات الهجرة السرية في جبل طارق بين إفريقيا وأوروبا، بتكلفة تقدر بأكثر من 3,5 مليون يورو, ومن شأن هذا الإنجاز مساعدة الدوريات العسكرية البحرية، خاصة المغربية والإسبانية، اللتين تشتغلان بشكل مشترك منذ سنة 2003 في إطار التعاون الأمني

([1]) قمة في بروكسل اليوم لبحث الهجرة وإيطاليا لإغراق القوارب,2015 منشور على الرابط التالي: http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/12b04352-2f02-4a62-8d0e-ad31be41a41f

([2]) محمد مطاوع , مصدر سابق.

([3]) أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية, مصدر سابق.

([4]) سمية: الهجرة غير الشرعية, مصدر سابق.

الأورو– متوسطي، لمحاربة الهجرة غير الشرعية[1]. كما بدأت إسبانيا في تعزيز حدودها مع المغرب عبر وضع أسلاك شائكة إضافية وذلك للحد من وصول المهاجرين غير الشرعيين الذين يعتبرون منطقة (مليلية) بوابتهم الوحيدة لأوروبا, حيث جرى وضع أسلاك شائكة "على القسم الأعلى من السياج الحدودي بارتفاع سبعة أمتار بنحو 11 كيلومتر حول (مليلية) التي تسيطر عليها إسبانيا[2].

4- فرنسا

أن دخول فرنسا في مجموعة الإتحاد الأوروبي وتغير المناخات الاقتصادية والسياسية في المحيط العالمي دفعها إلى مزيد من التشدّد في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحت تأثير جملة من الاعتبارات, ولضمان ذلك قامت الدولة الفرنسية بمراجعة شاملة لنصوصها القانونية وترتيباتها الإدارية فيما يتعلق بالهجرة عموما مع خصوصية الهجرة لطلب اللجوء, وتبعاً لذلك أصدرت فرنسا مجلة قانونية تنظم دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء[3]. وحول هذا الموضوع قال وزير الداخلية الفرنسي (برنار كازنوف) إن طالبي اللجوء يجب أن يُرحب بهم "بكرامة"، لكن المهاجرين غير الشرعيين لن يجري التساهل معهم وتعد أزمة المهاجرين في كاليه قضية مهمة في أوروبا[4]. بالإضافة إلى ذلك فأن الهجرة الانتقائية باتت خيارا استراتيجيا لفرنسا، فقد عُرض على البرلمان في بداية عام 2006 مخطط يقضي بجلب العقول والأدمغة إلى فرنسا عبر قانون الهجرة المختارة[5].

([1]) أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية, مصدر سابق.

([2]) إسبانيا تبذل جهودا لمنع الهجرة القادمة من المغرب , منشور على الرابط التالي:
http://www.noonpost.net/content/872

([3])الهجرة السرّية, مصدر سابق.

(4) بريطانيا وفرنسا تبرمان اتفاقا لمواجهة أزمة المهاجرين في كاليه, مصدر سابق.

([3]) سامي محمود, أسامة بدير: مصدر سابق.

المطلب الثاني: الآليات الأمنية والسياسية الأوروبية.

تمتلك أوروبا مجموعة آليات تستخدمها لحماية حدودها, حيث سنستعرض هذه الآليات التي وضعتها أوروبا للتعاطي مع ملف الهجرة غير الشرعية, سواء أكانت أمنية ام سياسية:

الفرع الأول: الآليات الأمنية:

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعرج خطير في تزايد الهجرة الغير شرعية، وأثرها السلبي على الأمن الأوروبي لذالك وجدت الدوافع التي شجعت تبني فكرة مكافحة الهجرة الغير شرعية حيث يلاحظ أن اغلب دول الاتحاد الأوروبي مازالت تتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية كمسالة أمنية بالدرجة الأولى[1]. فمعظم الدول الأوروبية تتحسب بالأساس من إمكانية نفاذ عناصر إرهابية ضمن مجموعات المهاجرين وذلك في ظل اتساع نطاق العمليات التي تقوم بها المنظمات الإرهابية[2]. ونتيجة لذلك، أصبحت قضايا الهجرة تصنف في أغلب دول المجموعة الأوروبية من أهم القضايا الأمنية، خاصة بالنظر إلي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، ونظرا للنواحي

([1]) بن بوعزيز آسية: سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية, جامعة باتنة, 2015, منشور على الرابط التالي:
http://www.kitabatnews.com/index.php/%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D9%88-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/37-%D8

([2]) محمد محمود: غموض بشأن الإجراءات الأوروبية لمقاومة الهجرة غير الشرعية,2015, منشور على الرابط التالي:
http://www.lemaghreb.tn/%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%AF%D9%88%D9

والاعتبارات السابقة، بدأ اهتمام حكومات دول الاتحاد الأوروبي بمشكلة الهجرة غير الشرعية، في محاولة لوضع حلول لها، وذلك بالتعاون وبالاشتراك مع الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط. غير أن هذا الاهتمام من قبلها قد ركز بشكل أساسي علي ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلي شواطئ أوروبا، بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية[1]. من اجل ذلك يلجأ الاتحاد الأوروبي، في سياسته المتعلقة بالهجرة، إلى نهج التنفير، وتشديد إجراءات الدخول، لمواطني معظم دول العالم الثالث، وتعكس أجهزة الإعلام هذه السياسات، وخاصة ما يتعلق منها بالإجراءات الأمنية، كبناء الأسوار الشائكة المضاعفة، وممارسة الرقابة عن طريق استخدام نظام الاتصالات الفضائية[2]. لذا يلاحظ ان غالبية المشروعات المطروحة من قبل اوروبا لمكافحة الهجرة غير الشرعية تركز على الجانب الأمني[3]

ونتيجة لذلك فقد تم تشكيل قوات الاورورفورس: وهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا، بحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية، تقررها القيادة العامة لهذه القوات التي تشكلت عام 1996 بقرار من الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط :فرنسا، ايطاليا،البرتغال، اسبانيا، وتتشكل هذه القوة من قوات برية وقوات بحرية مهمتها حماية امن واستقرار الحدود الجنوبية الأوروبية [4]. على جانب آخر، جاء إنشاء وكالة فرونتكس (الوكالة الأوروبية لإدارة حدود الاتحاد الأوروبي) في العام ٢٠٠٤، ودخولها حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥[5]. وكانت مهمتها تتركز على تنسيق جهود دوله الأعضاء في تعزيز الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وهي تعمل بنشاط

([1]) أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية, مصدر سابق.

([2]) سمية: الهجرة غير الشرعية, مصدر سابق.

([3])سامي محمود, أسامة بدير: مصدر سابق.

([4]) بن بوعزيز آسية: مصدر سابق.

([5]) محمد مطاوع , مصدر سابق.

من أجل وقف تدفق مهاجري القوارب غير الشرعيين من إفريقيا إلي الاتحاد الأوروبي [1]. وبالرغم من كون فرونتكس شهدت مزيداً من الاهتمام الإعلامي، في الآونة الأخيرة، إلا إنها وصفت بالضعف في الأداء، نتيجة لذلك تم اتخاذ خطوة أولى نحو سياسة أوروبية أكثر فعالية في مجال الهجرة في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣. فقد وافق البرلمان الأوروبي على القواعد المشغلة لنظام مراقبة الحدود European Border Surveillance System) (اليوروسور The Eurosur) بما يسمح للدول الأوروبية الأعضاء بأن تتشارك في الصور والبيانات عن التطورات على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي على أرض الواقع, وقد تم تصميم هذا النظام بهدف تحسين أنظمة التفتيش، والمنع والتعامل مع الهجرة غير الشرعية[2]. ولا يفوتنا الحديث عن مهمة "تريتون" التي تختص بإنقاذ اللاجئين الذين يواجهون خطراً في عرض البحر، إضافة إلى حماية حدود الاتحاد الأوروبي مع البحر المتوسط [3]. حيث عقد رؤساء دول وحكومات الإتحاد الأوروبي قمة استثنائية مخصصة لملف الهجرة غير الشرعية، وقرروا زيادة الميزانية المخصصة لعمليات مراقبة الحدود البحرية، بنسبة 300% لتبلغ تسعة ملايين يورو شهريا، أو 108 ملايين يورو سنويا في إطار عملية "تريتون" أعلاه، إضافة إلى توفير التمويل الضروري لطاقم السفن والموارد البشرية اللازمة لعملية المراقبة والطرد[4]. ورغم ذلك ظلت هذه المؤسسات غير قادرة على منع تدفّق الهجرة غير الشرعية.

([1]) أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية, مصدر سابق.

([2]) محمد مطاوع : مصدر سابق.

([3]) قمة في بروكسل اليوم لبحث الهجرة وإيطاليا لإغراق القوارب: مصدر سابق.

([3])الاقتصاد السياسي و تجارة القتل,2015 منشور على الرابط http://hadfnews.ps/post/2635 التالي

الفرع الثاني: الآليات السياسية :

الهجرة في الوقت المعاصر أصبحت قضية معقّدة وملفّا شائكا حيّر الدول ويجادل في أسبابها رجال السياسية والقانون وعلماء الاجتماع والنفس وتنخرط في معالجتها منظمات حقوقية وتكتلات إقليمية ودولية[1]. حيث استحدث الاتحاد الأوروبي منذ التسعينات مجموعة كبيرة ومعقدة من القوانين والمؤسسات والسياسات في مجال مراقبة الحدود[2]. كما أصدر المجلس الأوروبي ما يسمى بـ"الورقة الخضراء" في الحادي عشر من شهر يناير عام 2005، وتتضمن الورقة الخضراء الخطوط العامة لسياسات الإتحاد الأوروبى تجاه الهجرة [3]. ونظرا لمخاطر الهجرة الغير شرعية نظمت سلطات الاتحاد الأوروبي العديد من الاجتماعات الثنائية والجماعية من أجل إيجاد الحلول للهجرة غير الشرعية وتزايد مخاطرها على دول الاتحاد ومن مجمل هذه الاجتماعات:

1- عقد مؤتمر السنوي المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا التي تناول موضوع خصوصية دور المنظمة في سياسات الهجرة والاندماج في عام 2005.

2- عقد مؤتمر أوروبي- إفريقي لمكافحة الهجرة السرية بالرباط لإقامة شراكة بين الدول لإيجاد الحلول حلو المهاجرين والربط بين المساعدات والتنمية ومكافحة الهجرة الغير شرعية في عام 2006

3- عقد مؤتمر باريس في عام 2008 وتم اعتماد اتفاقية الاتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء لتنظيم تدفق موجات الهجرة على ضوء الحاجة للأيدي العاملة في دول الاتحاد. واعتمد

([1]) الهجرة السرية : مصدر سابق.

(2) الأمم المتحدة, الجمعية العامة, مجلس حقوق الإنسان, الدورة الثالثة والعشرون, تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، فرانسوا كريبو دراسة إقليمية : إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين, 24/4/ 2013, رقم الوثيقة (A/HRC/23/46)

(3) سامي محمود, أسامة بدير: مصدر سابق.

مؤتمر باريس برنامجا للتعاون في الفترة ما بين عامي 2009-2011 في تنظيم الهجرة الشرعية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة[1].

كذلك أصدر المجلس الأوروبي بتاريخ 16 أكتوبر 2008 وثيقة سماها الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء, وفى نفس السياق يسعى الإتحاد الأوروبي إلى ممارسة أقصى درجات الضغط على معظم حكومات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط لوقف الهجرة غير الشرعية [2]. وفي مطلع أكتوبر 2005، عقد وزراء داخلية دول "5+5" (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا من الجانب المغاربي وفرنسا وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا ومالطا من الجانب الأوروبي)، مؤتمرًا في المغرب لمناقشة تزايد الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا، ووضع خطة مشتركة لمواجهة هذه الظاهرة[3]. كذلك تم إبرام اتفاق أوروبي أفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ودعم التنمية حيث توصل الاتحاد الأوروبي والقادة الأفارقة، في القمة التي عقدت في بروكسل عام 2014، إلى اتفاق يقضي بمكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك عبر "تعاون فعال وتام"، والعمل "على تعزيز العلاقة بين التنمية وموجات الهجرة حيث اتفق الاتحاد الأوروبي ونحو 80 من القادة الأفارقة المجتمعين في قمة بروكسل على مكافحة الهجرة غير الشرعية،

(1) بن بوعزيز آسية: مصدر سابق.

(2) سامي محمود, أسامة بدير: مصدر سابق.

(3) عبد الحق عباس:الهجرة غير الشرعية.. ما هي وسبب نشأتها,ودعم التنمية , منشور على الرابط التالي:http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=1935

وهو ما يعتبر "تقدما" في ملف غالبا ما أساء إلى العلاقات بين الطرفين, ونتج عن هذه القمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، "تعهدوا في خطة عمل" حتى 2017 "مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر تشجيع تعاون فعال وتام لتفادي العواقب المأسوية للهجرة السرية وحماية حياة المهاجرين[1] . ولا يفوتنا أن نشير إلى أن دول المهجر اتجهت في السنوات الأخيرة إلى البحث عن حلول أخرى مختلفة للهجرة السرية خارج فضائها الجغرافي وذلك من خلال تسخير دول المصدر أو العبور وتكليفها بمهمة منع الهجرة السرية من داخل حدودها للحيلولة دون عبورها إلى الضفة الأخرى مقابل إغراءات مالية ومساعدات لوجستية فنية. وهو منطق براقماتي نفعي طالما حكم سياسات دول الشمال تجاه الجنوب وهذا ما يمكن أن نلاحظه في سياسات الدول الأوروبية الوطنية منها والاتحادية بشأن الهجرة السرّية أنها تحاول أن تجد تصريفا لمسارات الهجرة السرّية بأن تعهد بذلك إلى دول المصدر أو العبور إعتقاداً منها بأن معالجة الأزمات خارج أراضيها وحدودها تبقى هي الأفضل من حيث النتائج إذا قدّرت المسألة بمعايير أمنية وكذلك من حيث الكلفة المادية[2].

(1)اتفاق أوروبي أفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ودعم التنمية ,2014 منشور على الرابط التالي:
http://www.france24.com/ar/20140403-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%A3%D9%81%

(2)الهجرة السرية: مصدر سابق.

المطلب الثالث: مشروع قرار اوروبي باستخدام القوة العسكرية لضرب قوارب المهربين

من المعلوم ان المشاكل الدولية في تجدد بل أن بعضها يتسم بصفة الديمومة والاستمرار كما هو الحال بالنسبة لمشكلة اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية[1]. حيث تقدم أوروبا مشروع قرار لاستخدام القوة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. لهذا سنتحدث في هذا المطلب عن مشروع القرار الأوروبي وحيثياته وهذا في فرع أول ومن ثم في فرع ثاني سنتناول نطاق ومراحل العملية التي يحملها القرار الأوروبي في طياته كذلك سنتناول في فرع ثالث اهم المعوقات والانتقادات:

الفرع الأول: مشروع القرار الأوروبي

تضاعفت الضغوط على الحكومات الأوروبية في الفترة الأخيرة بسبب أزمة المهاجرين غير الشرعيين وما يتعرضون له من أخطار جراء بعض القيود والإجراءات المتشددة، التي تتبعها هذه الحكومات ضد المهاجرين، التي ازدادت أعدادهم بشكل كبير جراء تفاقم المشكلات والأزمات وتردي الأوضاع الاقتصادية في العديد من المناطق[2]. وبالنظر إلى اضمحلال الطرق التقليدية الأولى سابقة الذكر لعدم ملاءمتها حالياً للواقع وتأثيرها على العلاقات الدولية وعدم قدرتها على استخدام القوة في ظل القانون الدولي المعاصر باعتباره تصرفا غير مشروع وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة إلا إذا كان بموافقة الأمم المتحدة[3]. لهذا فان الدول الأوروبية تتعرض إلى انتقادات كثيرة دفعتها إلى اعتماد خطط وقرارات جديدة لأجل الخروج من هذا المأزق الكبير، فقد اقترح الاتحاد الأوروبي

([1])عبد الأمير رويح: سياسات اوربا الفاشلة وغياب المسؤولية الاخلاقية تحول أحلام المهاجرين الى كوابيس,2015 ,منشور على الرابط التالي:http://annabaa.org/news2113

([2]) د.عبد الله علي عبو سلطان: المنظمات الدولية, الطبعة الثانية, مطبعة جامعة دهوك, العراق, 2011, ص11.

(3) سلوان رشيد عنجو السنجاري: القانون الدولي لحقوق الإنسان ودساتير الدول, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون – جامعة الموصل, 2004, ص 128.

وقف هذا التدفق عبر مراقبة السواحل التي تنطلق منها الرحلات البحرية غير الشرعية، وأثناء المراقبة يمكن أن تستعمل القوة العسكرية في تدمير القوارب التي تقل المهاجرين[1]. فقد أدت تداعيات مشكلة الهجرة غير الشرعية إلى أن اتفق القادة الأوروبيون، خلال قمة الاستثنائية في بروكسل، على هذا المقترح باستصدار تفويض دولي يسمح لهم بالتدخل عسكريا لتحديد وضبط وتدمير السفن المستخدمة في تهريب المهاجرين في ليبيا[2]. فقد وافق مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على إطلاق عملية عسكرية لقطع الطريق أمام المهاجرين غير الشرعيين، في منطقة البحر الأبيض المتوسط[3]. حيث قررت دول أوروبا التحرك بالبوارج البحرية وتعامل مع المهاجرين كإرهابيين وذلك حسب منظمات حقوقية, ففي تصريح لفرانسوا هولاند قال فيه:" يجب أن يعلم تجار الهجرة السرية إننا أمام إرهاب حقيقي".

([1])عبد الأمير رويح: مصدر سابق.

([2]) كمال عبيد: الهجرة إلى أوروبا ومؤشرات التدخل العسكري في ليبيا,2015, منشور على الرابط التالي:http://aletejahtv.org/index.php/permalink/56071.html

(2) بـ ٨٢ مليون يورو، الاتحاد الأوروبي سيمنع الهجرة غير الشرعية من التوافد إليه,2015, منشور على الرابط التالي:

http://www.shahedon.com/2015/05/%D8%A8%D9%80-%D9%A8%D9%A2-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%8C-%D8

وتباعاً لذلك فأن آخر قرارات الاتحاد الأوروبي كانت يوم الاثنين 18 مايو 2015 حين اجتمع المختصون في مجال الهجرة لوضع خطة أمنية لملاحقة الشبكات التي ترسل آلاف المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا فيما أعرب الناتو عن استعداده التام للمساعدة في هذه الخطة الأمنية[1]. حيث تُواصِلُ الدّول الأوروبية العمل على إعداد العدّة للقيام بمهمة عسكرية في البحر الأبيض المتوسط، فقد قام وزراء الشؤون الخارجية المجتمعون يوم الاثنين 18 مايو 2015 مع وزراء الدفاع، بإقرارها رسميا, بعد ذلك تداعى قادة الدول الأوروبية إلى الاجتماع يوم الخميس 23 أفريل 2015، على مستوى القمة، وقرّروا تشكيل قوة بحرية وأطلقوا على هذه القوة اسم "القوة البحرية الأوروبية في المتوسط"(EU Navfor Med) وقد اتّفقوا على أن يكون مقرّ القيادة العامة لهذه القوة في روما، وأن تكون تحت إمرة الأميرال الإيطالي "Enrico Credendino"، كما تعهّدت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا بالمساهمة فيها بعدد من السفن الحربية، بينما تعهّدت كل من بولونيا وسلوفينيا بأن تقدّم لها عددا من طائرات المراقبة والطائرات العمودية[2]. وتقدّر التكاليف العامة لهذه العملية بـ (82،11) مليون يورو سيتم تشغيلها في مرحلة تجريبية تدوم شهرين[3]. كما وتتألّف قوة "يوناف فور ميد"، من1020 عسكريًّا غالبيتهم من الإيطاليين والفرنسيين، من بينهم

1) الهجرة السريّة والبحر المتوسّط الطريق الأخطر في العالم, منشور على الرابط التالي:
http://www.csds-center.com/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D9%88%D8%A

(2) محمد إبراهيم الحصايري , بلدان جنوب المتوسط وموسم الهجرة الجديد إلى الشمال, منشور على الرابط التالي:http://arabnyheter.info/ar/archives/68441

(3) بـ ٨٢ مليون يورو، الاتحاد الأوروبي سيمنع الهجرة غير الشرعية من التوافد إليه: مصدر سابق.

(800) رجل يُرابطون في البحر ولذلك فهي تختلف بحكم طبيعتها العسكرية البحتة عن عملية "تريتون [1].

وقال وزير الداخلية الإيطالي انجيلينو ألفانو" لقد تقدمنا بطلب واضح لإجراءات عمليات مستهدفة في ليبيا، في إطار القانون الدولي، لإغراق قوارب المهاجرين غير الشرعيين المتاجرين بالبشر قبل مغادرتها السواحل الليبية" وأبدى الوزير الإيطالي استعداد بلاده في قيادتها للتدخل العسكري في حال اشتراك التحالف الدولي, حيث تنص الخطة على ضبط وتدمير القوارب التي يستخدمها المهربون، لكن يجب أن تحصل هذه النقطة على موافقة الأمم المتحدة وإقناع بعض الدول المترددة لاسيما بريطانيا[2]. لهذا تسعى دول الاتحاد الأوروبي للحصول على تفويض كامل من الأمم المتحدة للقيام بعملية عسكرية داخل الأراضي الإفريقية وبالتحديد في ليبيا، وفي مياهها الإقليمية، للتصدي لقوافل الهجرة قبل مغادرتها الشواطئ[3]. وبهذا فقد أجاز الاتحاد الأوروبي مبدئياً للسفن الحربية الأوروبية اعتراض المراكب التي يشتبه بأن المهربين يستخدمونها والقيام بعمليات اعتقال المشتبه بهم[4]. ولا يزال مسؤولوا الاتحاد الأوروبي يأملون في موافقة ليبيا ومجلس الأمن الدولي لاحقا بما يتيح لهم التصدي للمهربين ولن يكون الاتحاد الأوربي قادرا على اتخاذ إجراءات أكثر قوة إلا إذا وافق مجلس الامن على هذا القرار [5].

([1]) رشيد خشانة: مصدر سابق.

([2]) قمة في بروكسل اليوم لبحث الهجرة وإيطاليا لإغراق القوارب: مصدر سابق.

(3) بـ ٨٢ مليون يورو، الاتحاد الأوروبي سيمنع الهجرة غير الشرعية من التوافد إليه: مصدر سابق.

([4]) الاتحاد الأوروبي يقرر استخدام القوة العسكرية ضد مهربي البشر,2015, منشور على الرابط التالي:

https://www.alsouria.net/content/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9

([5])عبد الأمير رويح: مصدر سابق.

الفرع الثاني : نطاق ومراحل العملية الأوروبية:

سنتناول في هذا الفرع نطاق ومراحل العملية التي يحاول الاتحاد الأوروبي القيام بها وعلى النحو الآتي:

اولاً: نطاق العملية: تعتبر ليبيا التي تعيش حالة من عدم الاستقرار الأمني، نقطة انطلاق المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون عبور البحر المتوسط في رحلة محفوفة بالمخاطر للوصول إلى أوروبا, وذلك لان السواحل الليبية لا تبعد أكثر من 300 كلم عن جزيرة (لامبيدوسا) الإيطالية، التي تشهد كل عام وصول الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين[1]. لهذا ستكون ليبيا هي محور ونطاق هذه العملية ولكن في جميع الأحوال فإن الأوروبيون سيبدؤون بأبسط الأمور، وهي التشارك في المعلومات حول المهربين، ويمكن أن تكمل المراقبة الجوية وعبر الرادار عمليات التنصت الهاتفية والمعلومات المجمعة من البوارج التي تجوب المتوسط حالياً[2]. أي إن مشروع القرار سيسمح لقوات البحرية في الاتحاد الأوروبي بالصعود على سفن مجهولة في المياه الدولية في المتوسط لمنع تهريب المهاجرين من دون أن تتدخل قبل مغادرة تلك المراكب السواحل الليبية[3]. وتؤكد التصريحات التي أدلى بها بعض قادة العملية الأوروبية أنهم لا ينوون في الوقت الحالي الدخول إلى المياه الإقليمية لأي من الدول الإفريقية لملاحقة المُهربين، "انطلاقًا من كون هذه الدولة ذات سيادة ولا يجوز خرق مياهها الإقليمية من دون إذن من

([1])المصدر أعلاه ذاته.

([2]) وزراء دفاع أوروبيون يبحثون إمكانية عمل عسكري ضد مهربي المهاجرين, منشور على الرابط التالي:

http://www.dw.de/%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A

([3])عبد الأمير رويح: مصدر سابق.

حكومتها مهما كانت الأسباب[1]. وذلك لأن سيادة الدول تعني: حرية الدولة في التصرف داخل إقليمها وخارجه، ولكن في إطار ما تفرضه كل من قواعد القانون الدولي العام العرفية والاتفاقية[2] :

ثانياً:مراحل العملية: بحسب بيان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي فإن العملية ستكون على ثلاث مراحل:

1-المرحلة الأولى تبدأ من مراقبة وتقييم شبكات التهريب والاتجار بالبشر في وسط البحر الأبيض المتوسط[3]. حيث ستركز المرحلة الأولى من عملية "يوناف فور ميد" على جمع المعلومات الاستخباراتية عن المهربين, وفرض رقابة مشددة على شبكات المهربين، ومن المفترض ان يتم نشر الجزء الأول من السفن والغواصات وطائرات الدوريات فضلا عن الطائرات الأوروبية من دون طيار[4]. وبالرغم أن الاتحاد الأوروبي في انتظار الحصول على التفويض الاممي لكنه شرع في تنفيذ المرحلة الأولى[5]. وسيتم التركيز في هذه المرحلة على جمع المعلومات الاستخبارية عن شبكات المهربين ومعرفة السفن التي يستخدمونها والحيل التي يلجؤون إليها لاستقطاب المرشحين للهجرة. علماً إن أوروبا قد خصصت لهذه القوة أموالاً وأسطولًا من البواخر والطائرات الحربية فقد رصدت الحكومات الأوروبية بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي موازنة قيمتها 11.8 مليون يورو للمرحلة الأولى من العملية [6]. بهذا فان المهمة ستظل قاصرة في مرحلتها الأولى على المراقبة وجمع المعلومات فقط لحين الحصول على تفويض من الأمم المتحدة, لأن الاتحاد

([1]) رشيد خشانة: مصدر سابق.

([2]) د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970، ص688.

(3) بـ ٨٢ مليون يورو، الاتحاد الأوروبي سيمنع الهجرة غير الشرعية من التوافد إليه: مصدر سابق.

([4])الاتحاد الأوروبي يطلق حملته ضد مهربي البشر,2015, منشور على الرابط التالي:
/http://defense-arab.com/vb/threads/93484

([5]) محمد إبراهيم الحصايري : مصدر سابق.

([6])رشيد خشانة: مصدر سابق.

الأوروبي يحتاج لتفويض من مجلس الأمن الدولي وموافقة الدول الافريقية الساحلية للعمل في مياها ومناطقها الساحلية[1].

2- بينما سيتم في المرحلة الثانية من العملية البحث، واكتشاف وتعطيل الأصول من المهربين، على أساس القانون الدولي وبالتعاون مع السلطات الدول الساحلية[2]. حيث سيتم توسيع عمليات الرقابة والتفتيش إلى المياه الدولية بين إفريقيا وأوروبا[3]. لتأتي بعدها مرحلة التدخل المباشر للصعود على سفن المهربين وتعطيلها، ومن ثم اعتقالهم[4]. وقد صرح مسؤول في إحدى دول الاتحاد الأوروبي إن ما يعرف بالمرحلة الثانية من مكافحة جريمة التهريب تعد "وسيلة مهمة" لشل حركة عصابات التهريب التي تعمل بوحشية بالغة, وفي حال تم توسيع نطاق المهمة كما هو مخطط لها، فسيتاح لأطقم السفن البحرية الأوروبية خارج المياه الإفريقية توقيف سفن المهربين وتدميرها[5].

3-أما المرحلة الثالثة هي مرحلة التدخل المباشر في السواحل الليبية لمنع السفن المُحمَّلة بالمهاجرين من الإبحار والتوجه إلى أوروبا[6]. لهذا ستمتد تلك العمليات إلى المياه الإقليمية الإفريقية بل وحتى داخل الأراضي الإفريقية إذا اقتضى الأمر. وفي قمة أبريل من عام 2015، وافق القادة الأوروبيون على أن المرحلتين الثانية والثالثة تتطلبان قرارا

([1])عبد الأمير رويح: القارة العجوز والدائرة المفرغة لإدارة أزمة المهاجرين, 2015, منشور على الرابط التالي:

http://annabaa.org/news2763

(2) بـ ٨٢ مليون يورو، الاتحاد الأوروبي سيمنع الهجرة غير الشرعية من التوافد إليه: مصدر سابق.

([3])رشيد خشانة: مصدر سابق.

([4])الاتحاد الأوروبي يطلق حملته ضد مهربي البشر: : مصدر سابق.

([5]) الاتحاد الأوروبي يقرر استخدام القوة العسكرية ضد مهربي البشر: مصدر سابق.

([6])رشيد خشانة: : مصدر سابق.

من مجلس الأمن الدولي، واتفاقا مع ليبيا قبل البدء بهما[1]. لذا إن تمت الموافقة على مشروع هذا القرار فان في المرحلة الثالثة سيتم مهاجمة السفن المهاجرين غير الشرعيين لاعتقال ربَّانها والقبض على رؤساء شبكات المُهربين, ليتم التحقيق معهم, من اجل ذلك سيتواجد على متن السفن الحربية مترجمون وخبراء قانونيون للإشراف على عمليات استنطاق للمُهرِّبين المُعتقلين[2].

الفرع الثالث: المعوقات والانتقادات التي يواجها مشروع قرار الاتحاد الاوروبي:

واجه المشروع الأوروبي باستخدام القوة ضد المهاجرين غير الشرعيين عدة معوقات وانتقادات:

اولاً: المعوقات:

1-عارضت روسيا أي تدخل عسكري, وحذر سفيرها إلى الاتحاد الأوروبي(فلاديمير شيزهوف)انه" لا يمكننا دعم تدمير السفن من دون أوامر قضائية أو من دون موافقة الدولة التي يرتفع علمها على المركب المعني"[3].

2- الحكومة الليبية أعلنت أنّها لن تَقْبَل أيّ خرق لسيادة ليبيا[4]. بالاستناد الى ان أي تهديد بالقوة أو أي استعمال لها ضد سيادة الدول الساحلية أو سلامة إقليمها أو استقلالها السياسي يعد انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة[5].

([1])الاتحاد الأوروبي يطلق حملته ضد مهربي البشر: مصدر سابق.

([2])رشيد خشانة: مصدر سابق.

([3])عبد الأمير رويح: مصدر سابق.

([4]) محمد إبراهيم الحصايري مصدر سابق.

([5]) جمال عبد الناصر مانع: القانون الدولي العام, الطبعة الأولى, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, 2010, ص 554.

3-هذا القرار يتطلب استصدار قرار من مجلس الأمن يُجيز عملية عسكرية، أو موافقة الحكومة الليبية على دخول القطع الحربية الأوروبية المياه الإقليمية الليبية[1].

4- يرى بعض المحللين أن عملية عسكرية ضد المهربين هي ستكون معقدة وتستغرق وقتا وتستوجب تفويضا من الأمم المتحدة واستخدام وسائل عسكرية وتقبل وقوع خسائر بشرية في المستقبل[2].

5- ما هي الجوانب القانونية المتعددة لمثل هذه العملية، ومنها آلية مساءلة المتورطين في إرسال سفن التهريب وأفراد طواقمها، وماذا سيكون مصير ركاب السفن بعد تدميرها[3].

6- يتحرك الصليب الأحمر بالفعل لمنع استصدار دول أوربا لمثل هذا القرار الذي يُجيز لها استخدام القوة في وجه المهاجرين غير الشرعيين [4].

7- تخلو العملية الأوروبية من أي ضمانات تمنع التجاوزات التي يمكن أن تحصل على حقوق الإنسان، فكيف لعملية عسكرية تنطلق من بلدان ديمقراطية، دون تقديم ضمانات لعدم حدوث تجاوزات؟ وما هي طبيعة الأسلحة والذخائر التي ستستخدم ضد شبكات التهريب؟ وهل هذه الذخائر محرمة دولياً ولها آثار بيئية؟ كل هذه مخاوف تعيق إصدار مثل هذا القرار [5].

---

[1]) رشيد خشانة: مصدر سابق.

([2]) كمال عبيد: : مصدر سابق.

(3) الهجرة السريّة والبحر المتوسّط الطريق الأخطر في العالم: مصدر سابق

([4]) هل توشك أوروبا على تفجير قوارب المهاجرين لمنعهم من أن يطئوا أرضها؟,2015 منشور على الرابط التالي:http://www.noonpost.net/content/6591

(5)أوروبا تحظى بمباركة دولية لعمليتها العسكرية قبالة شواطئ ليبيا,2015, منشور على الرابط التالي:

http://www.eremnews.com/news/arab/361211

ثانياً:الانتقادات:

1- يصف مراقبون تعامل الأوروبيين مع المهاجرين بالمتخبط وغير الواضح باعتبار إن أي معالجة للملف لا تتطابق والقيم الأوروبية المعلنة ستثير حفيظة منظمات حقوق الإنسان في أوروبا [1].

2- سيكون من الصعوبة بمكان التمييز بين مراكب المهربين والصيادين، مما قد يعني سقوط أبرياء يكونون ضحايا قصف قواربهم[2].

3- بعض البلدان الإفريقية والعربية أعربت عن خَشْيتها من أن تتجاوز القوّة البحريّة الأوروبية التفويض الذي تسعى أوروبا للحصول علية من مجلس الأمن الدّولي [3].

4- تشكيل قوة عسكرية أوروبية لن تعالج جذور الأزمة، إذ سيبحث المهربون، بحسب دراسات أوروبية، عن خطوط نقل أطول وأخطر على حياة المهاجرين[4].

5- سياسة الإتحاد الأوروبي في الفترة الأخيرة تميل أكثر نحو اتخاذ إجراءات أمنية مشددة للحد من الهجرة غير الشرعية إليه، وهو الأمر الذي ينتقده كل مراكز حقوق الإنسان[5].

6- يعتبر البعض إن مشروع القرار الأوروبي هو خروج عن مبادئ القانون الدولي من ناحية امتداد صلاحية الاتحاد الأوروبي بموجب هذا القرار إلى سواحل وأراضي القارة

([1]) قوارب الموت تهدد تماسك الاتحاد الأوروبي,2015 منشور على الرابط التالي:
http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-05-17-1.2375811

(2) صور القرن الـ18 و 19 من جديد: الهجرة غير الشرعية نموذجًا , منشور على الرابط التالي:
http://www.noonpost.net/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%

([3]) محمد إبراهيم الحصايري : مصدر سابق.

(4) صور القرن الـ18 و 19 من جديد: مصدر سابق.

(5) الهجرة السريّة والبحر المتوسّط الطريق الأخطر في العالم: مصدر سابق.

الإفريقية وهذا انتهاك صارخ لمبدأ سيادة الدول الإفريقية, كما هو خروج على مبادئ الأمم المتحدة[1].

7- ان استخدام القوة من جانب الاتحاد الأوروبي وفرضية حدوث أخطاء عسكرية قد يؤدي بالنتيجة إلى احتمالية حدوث إبادة جماعية عند قصف زوارق المهاجرين غير الشرعيين الذين يرومون العبور إلى أوروبا خصوصاً قد يصل أعداد المهاجرين في بعض الزوارق إلى مئات الأشخاص.

8- أن من بين القواعد الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي العام، قاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، وورد النص عليها في ميثاق الأمم المتحدة في المادة (2) فقرة (4) كأحد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تسير عليها الدول الأعضاء في علاقاتها الدولية[2].

المطلب الرابع: موقف الأمم المتحدة من مشروع القرار الأوروبي

سنرى في هذا المطلب موقف الأمم المتحدة من مشروع القرار الأوروبي وذلك في فرع أول ومن ثم سنتطرق إلى تفاصيل هذا القرار الاممي في فرع ثاني وكما يلي:

الفرع الاول: موافقة الأمم المتحدة على مشروع القرار الاوروبي

بالرغم من الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي من اجل معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء كانت خطط أمنية اومؤتمرات لكنة في نهاية المطاف توصل إلى طريق مسدود لإيجاد حلول ناجعة لهذا الأمر, وهذا تصديقاً للرأي الذي يذهب إلى انه بالرغم من أهمية المؤتمرات الدولية ودورها في حل بعض المشاكل الدولية التي تواجه الدول, إلا

(1) ينظر الفقرة(4) من المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة.

(2) نغم إسحق زيا: دراسة في القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان أطروحة دكتوراه, مقدمة إلى كلية القانون- جامعة الموصل, 2004, ص 49.

إنها لا يمكن أن تكون بديلا عن المنظمات الدولية وبالأخص منظمة الأمم المتحدة[1]. حيث يصطدم سعي الاتحاد الأوروبي الذي ينوي اعتراض المراكب التي يستخدمها مهربون ويحملونها بالمهاجرين من ثم يتركونهم لمصير مجهول في أعالي البحار، يصطدم هذا المسعى بالقانون الدولي الذي يمنع دخول المياه الإقليمية للدول الإفريقية أو توقيف سفينة ترفع علماً دون إذن دولي[2]. ووفقاً لمسؤولين أوروبيين فإن مساعي استصدار تفويض من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ليس فقط بغرض توفير غطاء قانوني للعمليات العسكرية وإنما أيضاً لتجاوز عائق الحصول على موافقة سابقة من الحكومة الليبية في ظل التعثر الحالي للعملية السياسية في ليبيا وغياب كيان موحد وحكومة وحدة وطنية [3].

وبموجب القانون البحري الدولي يستوجب السماح بدخول قطع من أسطول "يوناف فور ميد" المياه الليبية استصدارَ قرار من مجلس الأمن[4]. لهذا فإن المسؤولين في الاتحاد الأوروبي يواصلون البحث عن تفويض أممي للحصول على الشرعية كاملة لملاحقة المهربين وتجار البشر وتدمير قواربهم. علماً إن الاتحاد الأوروبي متردد بين التدمير لسفن مهربي البشر وبين تجنب الحل العسكري. إذ أن مشروع القرار الأوروبي ينص على الأغلب بتفويض البعثة (العسكرية–البحرية) على احتجاز السفينة المشبوهة، وسيتمكن المشاركون في العملية الحصول على الصلاحيات الوطنية لذلك على أساس قرار ذي صلة من مجلس الأمن يتم بحث مشروعه في أروقة مجلس الأمن[5]. ويبدو هذا السيناريو مُستبعدًا بالنظر لانقسام مجلس الأمن ورفض الحكومات الإفريقية المعنية لهذا

([1]) د. احمد أبو الوفا: الوسيط في قانون المنظمات الدولية, ط5, دار النهضة العربية, القاهرة, 1998, ص21.

([2]) وزراء دفاع أوروبيون يبحثون إمكانية عمل عسكري ضد مهربي المهاجرين: مصدر سابق.

([3]) محمد محمود: : مصدر سابق.

([4]) رشيد خشانة: مصدر سابق.

(5) الهجرة السريّة والبحر المتوسّط الطريق الأخطر في العالم: مصدر سابق.

الخيار[1]. ورغم ذلك تُتَابع الدّبلوماسية الأوروبية المساعي من أجل استصدار هذا القرار والذي يدعم إنشاء القوة الأوروبية ويضفي الشرعية الدّولية اللازمة على مهمّتها، لكي تتمكن من الشروع في تنفيذها بصفة رسمية، وفي هذا الإطار يجري العمل حثيثا على إقناع روسيا برفع اعتراضها على هذه المهمّة[2].

لهذا فقد صاغت كل من بريطانيا وفرنسا وليتوانيا وأسبانيا وجمعيها أعضاء في مجلس الأمن الدولي مشروع هذا القرار[3]. حيث تؤكد هذه الدول ضرورة القيام بعمل منهجي لمنع تهريب البشر عبر سفن يستخدمها مهربين في ذلك الغرض، لذلك يجب العمل على كشف هويات وضبط جماعات التهريب من اجل القضاء على هذه الظاهرة تماماً[4]. وأوضحت الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في بيان صدر الأربعاء 6 مايو/أيار 2015 أن وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي (فيديريكا موغيريني) أجرت سلسلة من الاتصالات على المستوى الرفيع مع الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن والولايات المتحدة وروسيا والصين لتنسيق المواقف حول سبل مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، كما بحثت المسؤولة الأوروبية مع الاتحاد الإفريقي والدول العربية ضرورة العمل سويا من أجل اجتثاث جذور ظاهرة الهجرة غير الشرعية[5].

([1]) رشيد خشانة: مصدر سابق.

([2]) محمد إبراهيم الحصايري : مصدر سابق.

([3])عبد الأمير رويح : مصدر سابق.

([4]) هل توشك أوروبا على تفجير قوارب المهاجرين لمنعهم من أن يطئوا أرضها: مصدر سابق.

([5])يعقد مجلس الأمن الدولي يوم الاثنين 5/11 اجتماعا مخصصا لأزمة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا, 2015 منشور على الرابط التالي:

http://arabic.rt.com/news/782136-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%BA%D9%8/

بعد ذلك أحال مجلس الأمن مقترح موغيريني إلى لجنة من الخبراء الدوليين لصياغة مسودته تحت الفصل السباع لكن معارضة من نوع آخر بدت تطفوا إلى السطح, وربما تكون هي أكثر خطورة على تنفيذه من دهاليز مجلس الأمن الدولي وهي اعتراض المجتمع الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان على هذا القرار[1]. ورغم كل الشد والجذب حول مشروع القرار الأوروبي, فقد جاء نجاح أوروبا في إقناع مجلس الأمن الدولي، بضرورة التحرك عسكريا، وضرب شبكات التهريب قبالة السواحل الليبية، حيث مرر مجلس الأمن الدولي، قرار التحرك العسكري الأوروبي قبالة الشواطئ الليبية[2].

الفرع الثاني: تفاصيل القرار ألأممي:

مرر مجلس الأمن الدولي الجمعة 9 أكتوبر/تشرين الأول 2015 القرار رقم (2240) الذي يدعم تحركات الدول الأوروبية والمنظمات الإقليمية لمنع عمليات نقل المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا إلى سواحل أوروبا. وتم تبني القرار بغالبية 14 دولة من أصل 15 فيما امتنعت فنزويلا عن التصويت. وهذه العملية أطلق عليها اسم (صوفيا) تيمناً بفتاة أبصرت النور بعد إنقاذ مهاجرين على مركب كان يواجه صعوبات في المياه الدولية[3]. واتفقت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، على تخصيص وسائل عديدة لإجراء عمليات في البحر المتوسط، بما فيها سفن حربية ومدنية ومروحيات وغيرها التقنيات العسكرية واللوجستية. كما أن ميزانية العملية ستبلغ 120 مليون يورو سنويا[4]. ويمكن الآن لست سفن حربية اوروبية، ايطالية وفرنسية وألمانية وبريطانية واسبانية، استخدام القوة والاستيلاء وتدمير الزوارق المستخدمة من قبل المهربين ويطالب القرار

([1]) قوارب الموت تهدد تماسك الاتحاد الأوروبي: مصدر سابق.

(2)أوروبا تحظى بمباركة دولية لعمليتها العسكرية قبالة شواطئ ليبيا : مصدر سابق.

([3]) مجلس الأمن يجيز استخدام القوة ضد مهربي البشر,2015, منشور على الرابط التالي :

http://afrasianet.net/2015/ar/newsarff/7435-2015-10-10-07-21-01

(4)أوروبا تحظى بمباركة دولية لعمليتها العسكرية قبالة شواطئ ليبيا: مصدر سابق

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التعاون مع ليبيا وملاحقة المهربين بصورة منتظمة. ويشدد على انه تجب معاملة المهاجرين "بإنسانية وكرامة" في إطار احترام حقوقهم وسيكون القرار ساريًا لمدة عام واحد، وسيطبق هذا القرار فقط ضد المهربين في المياه الدولية قبالة ليبيا ووضع القرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث يمكن استخدام القوة لضمان السلام والأمن[1]. كما حث القرار كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، التحلي بروح التضامن الدولي والمسؤولية المشتركة، والتعاون مع الحكومة الليبية، ومع بعضها البعض، بما في ذلك تبادل المعلومات حول أعمال تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في البحر الإقليمي ليبيا وعلى أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا، وتقديم المساعدة للمهاجرين وضحايا الاتجار بالبشر، وفقا للقانون الدولي. كما طلبات بعض الدول الاستفادة من سلطة هذا القرار لإبلاغ مجلس الأمن في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار وكل ثلاثة أشهر بعد ذلك عن التقدم المحرز في الإجراءات المتخذة في ممارسة السلطة المنصوص عليها في هذا القرار ' كما ان هذا القرار يتطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن بعد أحد عشر شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار عن تنفيذه، كما يعرب مجلس الامن عن اعتزامه استعراض الوضع والنظر، حسب الاقتضاء، في تجديد السلطة المنصوص عليها في هذا القرار لفترات إضافية؛ لذا فقد قرر أن يبقي المسألة قيد نظره [2].

(1) مجلس الأمن يجيز استخدام القوة ضد مهربي البشر: : مصدر سابق.

(2) الأمم المتحدة: مجلس الأمن, القرار 2240, ,2015/10/9, الوثيقة رقم, S/RES/224 .

الخاتمة

حاولت في هذا البحث أن أتعرض بقدر الإمكان إلى موضوع الهجرة غير الشرعية, وماهي أسباب هذه الظاهرة, ومن ثم تطرقنا إلى موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية, ومواقف بعض الدول من هذه الظاهرة, وتناولنا أهم الآليات الأمنية والسياسية التي وضعتها أوروبا للحد من هذه الظاهرة, وكذلك تطرقنا إلى مشروع قرار أوروبي يقضي باستخدام القوة العسكرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية, وأخيراً تناولنا موقف الأمم المتحدة من هذا المشروع الأوروبي. وقد خلصت من العرض السابق إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات:

1-هناك فرق بين مصطلحات كل من الهجرة غير الشرعية والهجرة الشرعية واللجوء حيث يكون دخوله البلاد وإقامته فيها بصورة مشروعة" على العكس من ذلك فإن المهاجر السري لا يكون حاملا للوثائق القانونية التي تسمح له بدخول إقليم الدولة والإقامة فيها.

2- تتعدد أسباب الهجرة وتتنوع بتعدد المهاجرين حيث تكون أسباب الهجرة غير الشرعية مختلفة كل حسب ظروفه التي أدت إلى سلوكه لهذا النوع من الهجرة سواء أكانت أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية أو قانونية أو غيرها من الأسباب المتعددة.

3- نجد القوانين الحديثة للهجرة بدول الشمال قائمة بدرجة أولى على التضييق الصارم في مجال الهجرة القانونية وذلك باشتراط الحصول على تأشيرة للدخول ثم الحصول على ترخيص بالإقامة والعمل وفق شروط محددة, ليتبين لنا أنه في ظل تشديد قوانين الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظهرت طرق وأساليب جديدة كان من أبرزها ما شهدها العالم من مشاهد غرق مؤثرة فيما بات يعرف برحلات قوارب الموت.

4- إن بعض دول الاتحاد الأوروبي قد بينت مسبقاً وبكل وضوح موقفها من مشروع القرار الأوروبي القاضي باستخدام القوة لمعالجة الهجرة غير الشرعية وهو عدم استعدادها

للتحرك في صعيد ميداني دون وجود غطاء قانوني دولي متمثلاً في قرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن.

5- كان هناك تبايناً واضح في المواقف الرسمية بين أعضاء مجلس الأمن من الدول الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، أسبانيا، وليتوانيا) هذا من ناحية، وبين كل من روسيا والصين من ناحية أخرى في ما يتعلق بكيفية التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية.

6- أن أوروبا، تُريد أن تُوَظِّفَ تَفَاقُمَ ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تعزيز قدراتها العسكرية وتدعيم قاعدة صناعاتها الحربية, وما يدلل على هذا الأمر إن كل من فرنسا وألمانيا تعمل على إنجاز قمر صناعي مشترك لإحكام مراقبة البحر الأبيض المتوسّط.

7- أنّ موضوع الهجرة غير الشرعية بدأ يؤرق المُجتمعات الأوروبية لأنّ هذه المجتمعات بدا واضحاً انها قَلِقَةٌ وخائفة امنياً وتشعر بأنها مهدّدة في هويّتها القومية وفي نَمَطِ عيشها لذا هي تحاول ان تضع الحلول الناجعة للحد من هذه الظاهرة.

8- تبين لنا إن قوانين وسياسات الدول الأوروبية الخاصة بالهجرة واللجوء هي غير موحدة لدى تلك الدول وإنما هي تعتمد بشكل كبير على السياسات الوطنية لكل دولة أوروبية على حدة, أي عندما تتضايق أي دولة من موجات الهجرة غير الشرعية أو اللجوء تعمل على إصدار قوانين لمعالجة هذا الأمر حتى وان أغضبت هذه القوانين بعض دول الاتحاد الأوروبي.

9- تعمل بعض دول أوروبا على حصر الهجرة الوافدة إليها بنظام (الهجرة المنتقاة) وهو نظام يسمح لمهاجرين ممن هم مؤهلين ولديهم مهارة وموهبة فقط بالهجرة إليها، وذلك بهدف سد العجز المتوقع في سوق العمل الأوروبي وذلك بسبب تزايد معدلات أعمار سكان القارة الأوروبية.

10- إن محاولة الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ليس فقط بغرض توفير غطاء قانوني دولي للعمليات العسكرية وإنما أيضاً لتجاوز أهم عائق أمام هذا القرار وهو عائق الحصول على موافقة سابقة من الحكومة الليبية.

11- إن مجلس الأمن الدولي قد مرر مشروع القرار الأوروبي تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يُستحضَر في الغالب لفرض عقوبات أو التخويل باستخدام القوة العسكرية، حيث إن هذا القرار يجيز اعتقال المهربين وإغراق قواربهم، كما يتيح القرار للقوى الأوروبية تنفيذ هجمات داخل الأراضي الليبية لمصادرة أي وسائل أو قدرات يستخدمها المهربون في تجارتهم الممنوعة.

12- القرار الاممي رقم 2240 الذي تم إصدارة من الأمم المتحدة هو محدد بنقطتين جوهريتين الأولى انه أعطى تفويضاً أوروبيا لمدة سنة واحدة إلا إذا تم التمديد لمرة أخرى كما انه محصور باستخدام القوة على السواحل الليبية بالتحديد.

التوصيات:

1- إن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تحل عسكرياً وإنما يتطلب الأمر الاهتمام الكافي لمعالجة جذور المشكلة التي تدفع المهاجرين إلى المخاطرة بحياتهم في مياه المتوسط, وذلك بتبني استراتيجيات طويلة المدى بإرساء تعاون بين أوروبا وإفريقيا واستعادة الاستقرار في القارة الإفريقية، وتحسين الظروف المعيشية والتنموية للحد من تلك الظاهرة.

2- أن يتم التخفيف من شدة وصلابة القوانين التي تحكم الهجرة الشرعية إلى أوروبا لتجنب إجبار المهاجرين إلى سلوك طريق الهجرة غير الشرعية لعدم قدرتهم على تحقيق جميع شروط الدخول إلى أوروبا بطريقة قانونية.

3- استخدام القوة لمعالجة الهجرة غير الشرعية الإفريقية إلى أوروبا بما فيها مخالفة لقواعد القانون الدولي ليس هو الحل الوحيد وإنما يمكن اللجوء إلى خيارات وحلول أخرى أقل استعلاء على القانون الدولي وأكثر فعالية في معالجة موجات الهجرة غير الشرعية، خصوصاً وان أوروبا تمتلك مجموعة آليات يمكن أن تعطي نتائج أفضل من الضربات العسكرية على سواحل ليبيا، التي سيكون ضحاياها من المهاجرين والمواطنين الليبيين أكثر بكثير من قادة شبكات التهريب.

4- يجب عدم الاكتفاء باستخدام القوة العسكرية على السواحل تحديداً, بل لا بدّ من وضع خطة منهجية تستهدف جميع مراحل الهجرة غير الشرعية بدءا من نقطة البداية وهي

بلدان الانطلاق، مرورا ببلدان العبور وهي النقطة الأهم ومن ثم وصولا إلى البلدان الأوروبية.

5- من بعد موافقة مجلس الأمن على مشروع القرار الأوروبي يجب أن تتضمن العملية الأوروبية ضمانات تمنع التجاوزات التي يمكن أن تحصل على حقوق الإنسان، خلال تنفيذ العملية العسكرية قبالة الشواطئ الليبية.

6- عند استخدام القوة من الجانب الأوروبي يجب أن يكون هناك معيار للتمييز بين مراكب الصيادين ومراكب المهربين لتجنب القصف بالخطأ لهذه المراكب وإلا هذا يعني سقوط أبرياء يكونون ضحايا قصف قواربهم بالخطأ.

7- المهاجرين غير الشرعيين، ينبغي أن يعاملون بإنسانية وكرامة وأن حقوقهم يجب أن تحترم بالكامل، وعلى جميع الدول في هذا الصدد إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، حسب الاقتضاء، وكذلك على الدول عند تنفيذ سياسات الهجرة وأمن الحدود الخاصة بها، ضرورة تعزيز وحماية فعالة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين غير الشرعيين، ولا سيما النساء والأطفال.

المصادر:

أولاً: المعاجم:

1- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط, الطبعة الثامنة، ج1، مكتب تحقيق التراث الإسلامي مؤسسة الرسالة, بيروت، لبنان, 2005م.

2- أبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز: المغرب في ترتيب المعرب, الطبعة الأولى, مكتبة أسامة بن زيد, سوريا, 1979.

3-عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين الحدادي: التوقيف على مهمات التعاريف, تحقيق عبد الخالق ثروت, الطبعة الأولى, القاهرة, 1990.

ثانياً: الكتب:

1- د. محمد طلعت الغنيمي: الغنيمي في قانون السلام ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970.

2- د.احمد أبو الوفا: الوسيط في قانون المنظمات الدولية, ط5, دار النهضة العربية, القاهرة, 1998.

3- د.عبد الله علي عبو سلطان: المنظمات الدولية, الطبعة الثانية, مطبعة جامعة دهوك العراق, 2011 .

4- جمال عبد الناصر مانع: القانون الدولي العام, ط1, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, 2010.

ثالثاً: وثائق الامم المتحدة:

1- الأمم المتحدة: مجلس الأمن, القرار 2240, ,2015/10/9, الوثيقة رقم,( ) S/RES/224.

2-الأمم المتحدة, الجمعية العامة, مجلس حقوق الإنسان, الدورة الثالثة والعشرون, تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، فرانسوا كريبو دراسة إقليمية : إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين, 4/24/ 2013, رقم الوثيقة (A/HRC/23/46).

رابعاً: القوانين والصكوك العالمية:

1- ميثاق الأمم المتحدة

2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948

خامساً: الاتفاقيات الدولية:

1- اتفاقية شنغن عام 1985

2- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين, عام 1951.

سادساً: الرسائل الجامعية:

1- نغم إسحق زيا: دراسة في القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان أطروحة دكتوراه, مقدمة إلى كلية القانون- جامعة الموصل, 2004.

2-سلوان رشيد عنجو السنجاري : القانون الدولي لحقوق الإنسان ودساتير الدول, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون – جامعة الموصل, 2004 .

3-صايش عبد الملك: التعاون الاورو – مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية, رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة باجي مختار – عنابه/ كلية القانون, 2006/.2007

4-فايزة بركان: آليات التصدي للهجرة غير الشرعية , رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الحاج لخضر – باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2012/2011.

5-ساعد رشيد: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني, رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة/محمد خيضر بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية, الجزائر, 2011-2012.

سابعاً: الانترنت:

1- الدكتور أحمد عَلّو: دراسات وأبحاث, الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة, العدد 289, تموز 2009, منشور على الرابط التالي:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?22593#.Vf6VtdKqq

2- مركز الرافدين للبحوث والدراسات الإستراتيجية: دراسة حول الهجرة – أنواعها – أسبابها–أهدافها– نتائجها, منشور على الرابط التالي:
http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=1528

3- الندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة, المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية, بيروت 4 و2011/7/5, منشور على الرابط التالي:
http://www.carjj.org/sites/default/files/%20%D8%B9%D9%85%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B24%20%D8%AD%D9%88%D9

4- محمد محمود السيد: الحوار المتمدن, الهجرة غير الشرعية,2011, منشور على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284448

5- أفاق افريقية, إفريقيا ودوافع الهجرة غير الشرعية, منشور على الرابط التالي:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:laexuL9Q4slJ:www.sis.gov.eg/newvr/african_perspective/40/ar40/11.pdf+&cd=15&hl=ar&ct=clnk&gl=iq

6- سامي محمود, أسامة بدير: أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤلية والواجب, مركز الأرض, القاهرة يونيو ,2009منشور على الرابط التالي:

http://www.lchr-eg.org/archive/104/17social.doc

7- المحامية سحر الياسري: اللجوء السياسي والإنساني في القانون الدولي, منشور على الرابط التالي:
http://www.siironline.org/alabwab/human_rights(14)/053.htm
8- غادة حلايقة: ما هو حق اللجوء السياسي, منشور على الرابط التالي:
http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1_%D8%A7%D9%84
9- أحمد محمد: ما هو اللجوء الإنساني, منشور على الرابط التالي:
http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%
10- اتفاق أوروبي أفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ودعم التنمية ,2014 منشور على الرابط التالي: http://www.france24.com/ar/20140403-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8
11- سمية: الهجرة غير الشرعية, 2010, منشور على الرابط التالي:
http://30dz.justgoo.com/t712-topic
12- يعقد مجلس الأمن الدولي يوم الاثنين 11 مايو/أيار 2015 اجتماعا مخصصا لأزمة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا, منشور على الرابط التالي:
http://arabic.rt.com/news/782136-/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B
13- أ.د. سحر مصطفى الحافظ : الهجرة غير الشرعية المفهوم الحجم المواجهة التشريعية, منشور على الرابط التالي:
http://erepository.cu.edu.eg/index.php/hermes/article/view/38/38

14-حمدي شعبان:الهجرة غير المشروعة, مصر , منشور على الرابط التالي:
http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/June/22-6-2011/634443719863269791.pdf

15- أشرف سعد:أطلقت أجهزة مراقبة الحدود البريطانية حملة دعاية تهدف لمنع تدفق المهاجرين
غير الشرعيين الموجودين في ميناء كاليه الفرنسي من القدوم إلى المملكة المتحدة, منشور على الرابط التالي:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/768660/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AD

16- محمد مطاوع: مدرّس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة, الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدّات, منشور على الرابط التالي:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_431_mhmd_mtw3.pdf

17- الاقتصاد السياسي و تجارة القتل,2015 منشور على الرابط التالي:
http://hadfnews.ps/post/2635

18-عبد الأمير رويح: سياسات اوربا الفاشلة وغياب المسؤولية الاخلاقية تحول أحلام المهاجرين الى كوابيس,2015 , منشور على الرابط التالي:
http://annabaa.org/news2113

19- كمال عبيد: الهجرة إلى أوروبا ومؤشرات التدخل العسكري في ليبيا,2015, منشور على الرابط التالي:
http://aletejahtv.org/index.php/permalink/56071.html

20- عبد الحق عباس:الهجرة غير الشرعية.. ما هي وسبب نشأتها,ودعم التنمية , منشور على الرابط التالي:
http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=1935
21- هند السيد هاني: تسونامي المهاجرين.. يضع مستقبل «شنجن» أمام المجهول, منشور على الرابط التالي:http://omandaily.om/?p=265523

22- محمد إبراهيم الحصايري , بلدان جنوب المتوسط وموسم الهجرة الجديد إلى الشمال, منشور على الرابط التالي:http://arabnyheter.info/ar/archives/68441
23-عبد الأمير رويح: القارة العجوز والدائرة المفرغة لإدارة أزمة المهاجرين, 2015, منشور على الرابط التالي:http://annabaa.org/news2763
24-الهجرة السريّة والبحر المتوسّط الطريق الأخطر في العالم, منشور على الرابط التالي:
http://www.csds-
/center.com/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D
25- هجرة غير شرعية, منشور على الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9
_%D8%BA%D9%8A%D8%B1_%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9
%8A%D8%A9
26- الهجرة السرية , منشور على الرابط التالي:
http://www.carjj.org/sites/default/files/%20%D8%B9%D9%85%D9
%84%20%D8%AA%D9%88%D9%86%D 8%B3%202011.doc

27- هجرة غير شرعية, منشور على الرابط التالي:
http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=1528

28- اللجوء واللجوء السياسي, منشور على الرابط التالي:
https://refugee.wordpress.com/
29- اللجوء والهجرة: منشور على الرابط التالي:
http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc2765f.html
30- أنواع اللجوء: منشور على الرابط التالي:-http://asyl.3arabiyate.net/t5
topic
31- الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية, منشور على الرابط التالي:
http://www.carjj.org/sites/default/files/%20%D8%A8%D9%8A%D8%A7%
32- الهجرة السريّة والبحر المتوسّط الطريق الأخطر في العالم, منشور على الرابط التالي:
http://www.csds-center.com/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D/
33-اتفاق أوروبي أفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ودعم التنمية, 2014, منشور على الرابط التالي: http://www.france24.com/ar/20140403-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D
34 - بريطانيا وفرنسا تبرمان اتفاقا لمواجهة أزمة المهاجرين في كاليه,20 /آب 2015, منشور على الرابط
التالي
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/08/150820_uk_france_calais_migrants_deal
35- طائرة تجسس لرصد المهاجرين غير الشرعيين في بريطانيا, منشور على الرابط التالي:
http://www.hitech-sat.com/vb/showthread.php?t=31649

36- أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية!؟ منشور على الرابط التالي:
http://www.alhoukoul.com/article/4679

37- قمة في بروكسل اليوم لبحث الهجرة وإيطاليا لإغراق القوارب,2015 منشور على الرابط التالي:
http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/12b04352-2f02-4a62-8d0e-ad31be41a41f

38- إسبانيا تبذل جهودا لمنع الهجرة القادمة من المغرب , منشور على الرابط التالي:
http://www.noonpost.net/content/872

39- بـ ٨٢ مليون يورو، الاتحاد الأوروبي سيمنع الهجرة غير الشرعية من التوافد إليه,2015, منشور على الرابط التالي:
http://www.shahedon.com/2015/05/%D8%A8%D9%80-%D9%A8%D9%A2-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%8

40- الاتحاد الأوروبي يقرر استخدام القوة العسكرية ضد مهربي البشر,2015, منشور على الرابط التالي
https://www.alsouria.net/content/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1

41- قوارب الموت تهدد تماسك الاتحاد الأوروبي,2015 منشور على الرابط التالي:
http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-05-17-1.2375811

42- الاتحاد الأوروبي يطلق حملته ضد مهربي البشر,2015, منشور على الرابط التالي:
/http://defense-arab.com/vb/threads/93484

43- هل توشك أوروبا على تفجير قوارب المهاجرين لمنعهم من أن يطئوا أرضها؟,2015 منشور على الرابط التالي:http://www.noonpost.net/content/6591

44- القمة الأوروبية تقر إجراءات لمكافحة الهجرة غير النظامية,2015, منشور على الرابط التالي:

http://akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&ArticleID=93294

45- أوروبا تحظى بمباركة دولية لعمليتها العسكرية قبالة شواطئ ليبيا,2015, منشور التالي: http://www.eremnews.com/news/arab/361211على الرابط

46- مجلس الأمن يجيز استخدام القوة ضد مهربي البشر,2015, منشور على الرابط التالي:

http://afrasianet.net/2015/ar/newsarff/7435-2015-10-10-07-21-01

47- إعداد/ بن بوعزيز آسية: جامعة باتنة, سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية, 2015, منشور على الرابط التالي:

http://www.kitabatnews.com/index.php/%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D9%88-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/3

48- محمد محمود: غموض بشأن الإجراءات الأوروبية لمقاومة الهجرة غير الشرعية,2015, منشور على الرابط التالي:

http://www.lemaghreb.tn/%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%AF%D9%

49- رشيد خشانة: أوروبا والخيار العسكري في مجابهة الهجرة غير النظامية,2015, منشور على الرابطالتالي:

http://www.kitabatnews.com/index.php/%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-%D9%88-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA

50- صور القرن الـ18 و 19 من جديد: الهجرة غير الشرعية نموذجًا , منشور على الرابط التالي:

http://www.noonpost.net/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%

51- وزراء دفاع أوروبيون يبحثون إمكانية عمل عسكري ضد مهربي المهاجرين, منشور على الرابط التالي:

http://www.dw.de/%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%

52- الهجرة غير الشرعية, منشور على الرابط التالي:

http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=573478

المستخلص

أضحت الهجرة غير الشرعية الإفريقية أحدى اهم المواضيع التي أرقت الاتحاد الأوروبي بسبب التزايد المستمر لعدد المهاجرين الى اوروبا وهذا الامر تزامن مع الازمة الاقتصادية الخانقة التي يمر بها الاتحاد الاوروبي, كما اصبحت هناك لأحتمالية دخول عناصر ارهابية الى اوروبا عن طريق الهجرة غير الشرعية, مما حدى بالاتحاد الاوروبي الى تبني مشروع قرار اممي لمعالجة الهجرة غير الشرعية, عن طريق استخدام القوة العسكرية, من بعد الحصول على تفويض من الامم المتحدة لهذا القرار, وبالرغم من الانتقادات والمعوقات التي أثيرت حول هذا القرار ولكن مجلس الامن مرر هذا القرار, ويكون ساري المفعول لمدة سنة, ويكون نطاقه السواحل الليبية بالتحديد.

Abstract

Non-African illegal immigration has become one of the main topics that the European Union shed because of the ever-increasing number of migrants to Europe, and this coincided with the economic crisis experienced by the European Union, as there has become a probability of entry of terrorist elements to Europe through illegal immigration, prompting Union EU to adopt a draft UN resolution to deal with illegal immigration, through the use of military force, of after obtaining a mandate from the United Nations to this decision, and despite the criticisms and obstacles that have been raised about this decision, but the UN Security Council passed this resolution, valid for a year, and the scope of the Libyan coast in particular.